

ورقة عمل

السياسة بالصدفة: «الحراك» يواجه «شعوبه»

كارول كرباج

Konrad Adenauer Stiftung

AUB POLICY INSTITUTE

معهد السياسات في الجامعة الأميركية في بيروت



نشر من قبل معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت.

خضعت ورقة العمل هذه لآلية مراجعة داخلية.

يمكن الحصول على هذا التقرير في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت أو تحميله عبر الموقع الالكتروني التالي: www.aub.edu.lb/ifi

صورة الغلاف من تصوير: حسين بيضون

ورقة عمل #٤١

السياسة بالصدفة: «الحراك» يواجه «شعوبه»

كارول كرباج

باحثة في برنامج العدالة الاجتماعية والتنمية في العالم العربي،
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية في بيروت.

"نحن من المنطقة الفلانية ومن الحزب الفلاني ومن الطائفة الفلانية، ونازلون للتظاهر ضد السلطة"، إصرار بعض المشاركين على إظهار انتماءاتهم الحزبية والطائفية، بغرض احتجاجهم عليها، أربك السلطة وحملات المجتمع المدني على حدّ سواء. الأولى استشرست في عنفها، بينما الأخيرة عجزت عن التعامل مع زخم التظاهرات وتعقيداتها.

المحتويات

ملخص

في هذه الورقة، أحاجج بأنّ «مجموعات الحراك» واجهت «شعوب الحراك» من خلال اعتمادها ما أسميتُهُ بـ «السياسة بالصدفة».
أعرّف «السياسية بالصدفة» كأشكال تنظيمية عفوية خارجة عن التنظيمات السياسية التقليدية. هيكليتها مرنة، خطابها عاطفي، مطالبها فضفاضة، تحركاتها استعراضية.. وانتصاراتها «رمزية».
تَعتمد هذه المجموعات «الصدفة»، بمعنى الارتجال السياسي، كنهج للتعويض عن غياب التنظيم والرؤية السياسيين. تَستلهم «السياسة بالصدفة» من أدوات عمل المنظمات غير الحكومية ومصطلحاتها لتبني خطاباً شعبوياً عابراً للتناقضات من خلال تحديد خصم مشترك. تبتعد بذلك عن إثارة الإشكاليات السياسية، فتغرف عشوائياً من الفكر السائد، وإن بصيغته «التقنية» و«غير المُسيّسة»، لتبني خطابها الفضفاض. تعتمد «السياسة بالصدفة» على جمهور يحضر بمنطق المُتلقي وليس الشريك، ولا تنبثق قراراتها من إرادته. يستجيب الأخير إلى دعوات الحشد، ولكن من دون المشاركة في اتخاذ القرارات. تملك تلك «السياسة» القدرة على تعبئة الشارع بأشكال غير متوقعة؛ تستغّل فرصاً سياسية، تجذب الإعلام، تستقطب مشاركين جدداً، تُبدع أحياناً بأشكال تحركاتها.
لكن، لا تتعدّى «السياسة بالصدفة» القدرة على الاحتجاج، أي التعبير عن استياء أو سخط. فهي عاجزة عن ترجمة مطالب المشاركين إلى برنامج سياسي موحّد. تولّد لحظات احتجاج ضخمة ومُبهرة، لكنّها غير قادرة على الضغط لتهديد مصالح الطبقة الحاكمة. تنطلق موجات «السياسة بالصدفة» من الناشطين، وتنتهي بهم. فغالبية المشاركين لا يتحمّلون رفاهية التجريب السياسي التي تتطلّبها مثل هذه السياسة. كأشكال تحركاتها، تبقى انتصاراتها «رمزية» ولا تمس البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام.

شكر وتقدير

أشكر الدكتورة ريما ماجد على متابعتها الحثيثة لمنهجية العمل الميداني وملاحظاتها المفصلة على المسودة الأولى من البحث.
كما أشكر الدكتور فواز طرابلسي، محمد زبيب، نبيل عبده وسينتيا كريشاتي على النقاش المستمر حول فرضيات البحث وأبرز نتائجه.
ولا بد من الامتنان لمن ساهم في تقديم ملاحظاته النقدية على نتائج البحث الأولية التي عرضت في «معهد عصام فارس» في الجامعة الأميركية في بيروت: الدكتور زياد أبو الريش، الدكتور سامر فرنجية، الدكتورة منى فواز، الدكتور كرم كرم، لين هاشم وريان الأمين. وأشكر أيضاً «معهد عصام فارس» الذي احتضن ودعم هذا المشروع البحثي، وبشكل خاص فريق برنامج العدالة الاجتماعية والتنمية في العالم العربي: رامي خوري، ليلى قبلان وسارة الجمل.
وأشكر أخيراً المتدرب في معهد عصام فارس رحيم مخايل على جمع المقالات من أرشيف الصحف؛ المتدربات جمانة تلحوق، بتول سكر، لمى نخال، ريم كالفايان وشذى شومان اللواتي ساعدنني على تفريغ شهادات المشاركين خلال التغطية التلفزيونية المباشرة للتظاهرات؛ والمتدربة دينا عبد النبي على توثيق تصريحات القوى السياسية وردود أفعالها على «الحراك».

المقدمة

«نحن من المنطقة الفلانية ومن الحزب الفلاني ومن الطائفة الفلانية، ونازلون للتظاهر ضد السلطة»، إصرار بعض المشاركين على إظهار انتماءاتهم الحزبية والطائفية، بغرض احتجاجهم عليها، أربك السلطة وحملات المجتمع المدني على حدّ سواء.

احتجاجات صيف ٢٠١٥

اندلعت موجة الاحتجاجات في لبنان في آب/أغسطس ٢٠١٥ بعد أسابيع على إغلاق مطمر الناعمة. ففي ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٥، انتهى عقد شركة «سوكلين» المسؤولة عن إدارة النفايات في بيروت وجبل لبنان؛ وقرّر نحو أربعين متظاهراً إقفال المطمر الّذي يتلقّى منذ ١٧ عاماً نفايات بيروت الكبرى وجبل لبنان. شكلوا دروعاً بشرية، وأغلقوا الطرق أمام شاحنات النفايات (Daily Star 2015). طافت النفايات من مستوعباتها وتكدّست سريعاً على جوانب الطرق والجسور في عزّ حرارة الصيف ورطوبته. أمام مشهد لم يعتده سكان بيروت، أو معظمهم، أطلقت مجموعة من ناشطي المجتمع المدني حملة «طلعت ريحتكم»، محاولةً بذلك تسييس أزمة النفايات وربطها بفساد السلطة. منذ ١٩ آب/أغسطس، تحوّلت الحملة تدريجاً إلى احتجاجات جماهيرية تخطّت مطلب حل أزمة النفايات لتطال مشاكل البطالة، هشاشة العمل والعيش، وتسليع الخدمات العامة[١]. بهذا المعنى، تجاوز «الحراك»[٢]، ولو بشكل مؤقت، السائد في العمل السياسي الطائفي التقليدي وحملات المجتمع المدني. منذ انتهاء الحرب الأهلية عام ١٩٩٠، لم يشهد لبنان تجمعات حاشدة بزخم تظاهرة ٢٩ آب/أغسطس احتجاجاً على قضايا معيشية عابرة للطوائف (Harb 2016) .

يمكن تصنيف «الحراك» ضمن ثلاث مراحل أساسية: ١) ما قبل ١٩ آب/أغسطس، ٢) من ١٩ إلى ٢٩ آب/أغسطس؛ ٣) ومن ١ أيلول/سبتمبر إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. تميّزت المرحلة الثانية بأعلى نسبة مشاركين جدد وتحركات حاشدة[٣] وتغطية إعلامية مكثّفة ومباشرة في بعض الأيام. كذلك، ارتبطت موجات القمع الأمني والاعتقالات (خصوصاً بين ١٩ و٢٥ آب/أغسطس) بتصريحات متضاربة للقوى السياسية[٤] عكست إرباك السلطة. طغى حضور الناشطين في المرحلتين الأولى والثالثة بعد انحسار أعداد المشاركين تدريجاً بعد ٢٩ آب/أغسطس. فاعتمد المنظمون على التحركات المباشرة والرمزية أكثر من التظاهرات الجماهيرية.

بينما تقاذفت القوى السياسية مسؤولية القمع وسعت إلى احتواء الموجة الاحتجاجية وتبنيها في المرحلة الثانية؛ تمكنت من رصّ صفوفها[٥]، وتطويق «الحراك» وتشويه سمعته واتهامه بالشغب في المرحلة الثالثة[٦]. تعكس تلك المراحل الثلاث انقلاب موازين القوى بين المتظاهرين والسلطة على مستوى زخم المشاركة وطبيعة المشاركين، تغطيتها إعلامياً، قمعها، وتطويقها من جانب القوى السياسية[٧].

من الصعب قراءة «الحراك» بمعزل عن حملات وأنشطة المجتمع المدني السابقة، كـ«بلدي بلدتي بلديتي»، «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان»، «حملة الزواج المدني الاختياري»، «حماية المرأة من العنف الأسري»، «اتحاد المقعدين اللبنانيين»، «حملة إسقاط النظام الطائفي» (Karam 2006, Bahlawan 2014)، وغيرها. كذلك الأمر بالنسبة لاحتجاجات «هيئة التنسيق النقابية» التي استمرت ثلاث سنوات منذ العام ٢٠١١ للمطالبة بإقرار سلسلة

١ أظهرت سنتيا كريشاتي من خلال تحليل ١٧٠ مقابلة ومداخلة تلفزيونية مع متظاهرين خلال نحو ٢٠ ساعة بث مباشر على «قناة الجديد» أن احتجاجات المتظاهرين لم تتمحور حول أزمة النفايات، بل طغى عليها بشكل كبير الاحتجاج على غياب أو نقص الخدمات العامة — كالمياه، الكهرباء، السكن، التعليم، الطبابة والرعاية الصحية — بالإضافة إلى البطالة وهشاشة العمل (Kreichati 2015).

٢ «الحراك» هو التسمية التي تم تداولها إعلامياً للإشارة إلى موجة الاحتجاجات التي اندلعت في آب/أغسطس ٢٠١٥. أطلق البعض عليها تسمية «الحراك المدني» والبعض الآخر فضل استخدام «الحراك الشعبي» للإشارة إلى جماهيرية تلك الاحتجاجات وعدم اختصارها بحملات المجتمع المدني. نستخدم عبارة «الحراك» (بين مزدوجين) للإشارة إلى الموجة الاحتجاجية من ١٩ آب/أغسطس إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، محطة «الحراك» الأخيرة.

٣ اعتُبرت تظاهرة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٥ الأكبر خلال «الحراك» حيث قُدّر عدد المتظاهرين ما بين ثمانين ومئة ألف وفق حملة «طلعت ريحتكم»، وبعشرات الآلاف وفق تقارير صحفية مختلفة.

٤ على سبيل المثال، غرّد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط في ٢٢ آب/أغسطس عبر تويتر أنه يؤيد «الحراك» وأن الطبقة السياسية انتهت. وحمّل في تغريدته وزير الداخلية نهاد المشنوق مسؤولية العنف الذي مارسته القوى الأمنية ضد المتظاهرين. فرد عليه المشنوق مؤكداً أنه لم يصدر الأوامر، وأن القوى الأمنية لمجلس النواب هي من قامت بذلك.

٥ دعا، مثلاً، رئيس مجلس النواب نبيه بري رؤساء الكتل النيابية إلى طاولة الحوار.

٦ على سبيل المثال، صرّح وزير الداخلية نهاد المشنوق في ٨ أيلول/سبتمبر بأن «الحق بالتظاهر مكرّس بالدستور لكني لن أتردد في صد شيطنة قوى الأمن الداخلي والاعتداء على عناصرها ولن أتردد في حماية المتظاهرين السلميين». واعتبر العماد ميشال عون في ١ أيلول/سبتمبر أن «ضرب ثقة الناس بكل شيء وبالمؤسسات هو تمهيد للفوضى، فهل يحضرون للفوضى الخلاقة ولربيع عربي في لبنان؟».

٧ للمزيد من التفاصيل حول سردية «الحراك»، يرجى مراجعة مقالة زياد أبو الريش التي تناولت العوامل المؤسساتية التي أدّت إلى اندلاع «أزمة النفايات»؛ وتكتيكات القوى السياسية لتطويق الاحتجاجات؛ وأبرز المعضلات التي واجهت الموجة الاحتجاجية (Abu-Rish 2015).

الرتب والرواتب وزيادة الأجور[8]. لكن، وإن كان «الحراك» قد شكّل استمرارية لنضالات عمالية ومدنية سابقة[9]، إلا أنّه تخطاها في الوقت نفسه، وتحديداً خلال تظاهرات آب/أغسطس الحاشدة، وذلك من حيث توسيع المطالب، واستقطاب فئات اجتماعية جديدة، ورفع سقف الخطاب السياسي في وجه ثنائية ٨ و١٤ آذار السائدة. والمفارقة أنّ الوجوه الجديدة على ساحات التظاهر، سواء كانت مستقلة أم من «جمهور الأحزاب»، والتي أعطت زخماً جماهيرياً للتظاهرات، كانت الفئات الأكثر تهميشاً في المقالات والدراسات التي تناولت «الحراك».

تقديم البحث

يسعى البحث إلى تحليل ديناميات الاحتجاج المتعلقة بالفئات الاجتماعية المنخرطة، وتحديداً أولئك الذين دخلوا ساحات الاحتجاج للمرة الأولى خلال «الحراك» الماضي. المتظاهرون الجدد هم الذين شاركوا في تظاهرات عابرة للطوائف، رافعين مطالب مدنية أو معيشية، لأول مرة خلال «الحراك». ويشمل التعريف الأشخاص الذين شاركوا سابقاً في تظاهرات أو تحركات سياسية نظمتها أحزاب سياسية طائفية. بمعنى آخر، المتظاهرون الجدد هم الأشخاص الذين تمت تعبئتهم للمرة الأولى في آب/أغسطس ٢٠١٥ من خارج العمل السياسي الطائفي التقليدي، أي من دون حشد من أحزابهم الطائفية.

ما هي العوامل التي تفسّر مشاركة آلاف المتظاهرين للمرة الأولى في «الحراك»، وانسحابهم لاحقاً بعد تظاهرة ٢٩ آب/أغسطس؟ هذا كان السؤال البحثي الأساسي الذي قاد مراحل البحث كافة. سمحت مقاربة المشاركين الجدد بالابتعاد عن الناشطين، وهم نقاط التركيز الإعلامي والأكاديمي، لتحليل الأبعاد المناطقية-الطائفية والطبقية للاحتجاجات.

ركّزت معظم المساهمات منهجياً على شهادات الناشطين في حملات «الحراك» (AbiYaghi, Catusse and Younes 2017, Kraidy 2016, Kassir 2015, Herzog 2016). لذلك، عمّمت تلك المساهمات أحياناً تأطير الناشطين، كما اختصرت، أحياناً أخرى، «الحراك» بسردياتهم. من هنا، وصفت غالبية تلك المراجع «الحراك» بالحركة العلمانية أو اللا طائفية[10]. تدحض المقابلات والمداخلات التلفزيونية مع المتظاهرين التأطير «اللاطائفي» أو «العلماني»: من أصل ٥٩٤ مداخلة تلفزيونية خلال البث المباشر على قناتي «الجديد» والـ«أل بي سي»، طالب متظاهران بـ«دولة علمانية»، بينما دعا خمسة مواطنين إلى «دولة مدنية». ومعظم من احتج على الطائفية/النظام الطائفي، كان من منطلق رفض الزبائنية والمحسوبية التي تنتقص من الحقوق الاجتماعية. من هنا، فإن عدم التركيز على شهادات الناشطين، وتحديداً القياديين والوجوه الإعلامية منهم، سمح بتفكيك التأطير السائد أكاديمياً وإعلامياً، وبالتالي دراسة الديناميات المناطقية والطائفية والطبقية لتلك الموجة الاحتجاجية.

إلا أن تغيير زاوية الاهتمام لم يمنعني من دراسة الناشطين أيضاً، ولكن من زاوية المشاركين الجدد. فينظر البحث إلى البنية التنظيمية للمجموعات، خطابها، تحركاتها وآليات اتخاذ القرار والتنسيق في ما بينها، بهدف معرفة مدى تأثيرها على مشاركة المتظاهرين الجدد، أو انسحابهم.

في هذه الورقة، أحاجج بأنّ «مجموعات الحراك» واجهت «شعوب الحراك» من خلال اعتمادها ما أسميته بـ«السياسة بالصدفة». أعرّف «السياسية بالصدفة» كأشكال تنظيمية عفوية خارجة عن التنظيمات السياسية التقليدية[11]. هيكليتها مرنة، خطابها عاطفي، مطالبها فضفاضة[12]، تحركاتها استعراضية.. وانتصاراتها «رمزية». تَعتمد هذه المجموعات «الصدفة»، بمعنى الارتجال السياسي، كنهج للتعويض عن غياب التنظيم والرؤية السياسيين. تَستلهم «السياسة بالصدفة» من أدوات عمل المنظمات غير الحكومية ومصطلحاتها لتبني خطاباً شعبوياً عابراً للتناقضات من خلال تحديد خصم مشترك. تبتعد بذلك عن إثارة الإشكاليات السياسية، فتغرف عشوائياً من الفكر السائد، وإن بصيغته «التقنية» و«غير المُسيّسة»، لتبني خطابها الفضفاض. تعتمد «السياسة بالصدفة» على جمهور يحضر بمنطق المُتلقي وليس الشريك، ولا تنبثق قراراتها من إرادته. يستجيب الأخير إلى دعوات الحشد، ولكن من دون المشاركة في اتخاذ القرارات.

تملك تلك «السياسة» القدرة على تعبئة الشارع بأشكال غير متوقعة؛ تستغّل فرصاً سياسية، تجذب الإعلام، تستقطب مشاركين جدداً، تُبدع أحياناً بأشكال تحركاتها. تخلق طاقة تظاهر تعجز التنظيمات التقليدية عن خلقها، لأنّها تفترض بنية اقتصادية لم تعد قائمة، ولأنها فقدت صدقيتها السياسية في كثير من الأحيان.

٨ نظّمت «هيئة التنسيق النقابية» أكثر من خمسين يوم إضراب ومئة وخمسين تظاهرة أو تجمع، بما في ذلك ثلاث تظاهرات حاشدة (Bou Khater 2015).

٩ لوحظ انخراط العديد من الناشطين، من حملات وتحركات مدنية وعمالية سابقة، في «الحراك» على المستويين الفردي أو الجماعي.

١٠ إن توصيف «الحراك» كموجة احتجاجية عابرة للطوائف (كما ذكرت في المقدمة) يختلف عن توصيفه كموجة احتجاجية لاطائفية أو علمانية. التوصيف الأخير يفترض أن مطالب المشاركين ركّزت على إلغاء الطائفية السياسية أو إسقاط النظام الطائفي أو المطالبة بالدولة العلمانية أو المدنية، بينما التوصيف الأول يقتصر على وجود متظاهرين من طوائف مختلفة لأسباب معيشية ومطلبية.

١١ أعرّف التنظيمات السياسية التقليدية بالتنظيمات القائمة على العضوية، التي يعتمد تمويلها بشكل أساسي على اشتراكات أعضائها، ضمن هيكلية تنظيمية منتخبة من الأعضاء.

١٢ تتقاطع «السياسة بالصدفة» مع بعض خصائص الحركات الاجتماعية الحديثة (Melucci 1980)، لا بتركيزها على سياسات الهوية بالضرورة، لكن بخصائصها التنظيمية (Abdelrahman 2013).

لكن، لا تتعدّى «السياسة بالصدفة» القدرة على الاحتجاج، أي التعبير عن استياء أو سخط. فهي عاجزة عن ترجمة مطالب المشاركين إلى برنامج سياسي موحّد. تولّد لحظات احتجاج ضخمة ومُبهرة، لكنّها غير قادرة على الضغط لتهديد مصالح الطبقة الحاكمة. تنطلق موجات «السياسة بالصدفة» من الناشطين، وتنتهي بهم. فغالبية المشاركين لا يتحمّلون رفاهية التجريب السياسي التي تتطلّبها مثل هذه السياسة. كأشكال تحركاتها، تبقى انتصاراتها «رمزية» ولا تمس البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام.

في هذه الورقة، سأشرح المنهجية التي استندت إليها لجمع البيانات الميدانية وتحليلها (الفصل الأول). بعد ذلك، سأركّز على «السياسة بالصدفة» التي اعتمدَتها مجموعات «الحراك» من حيث الخطاب، الأطر التنظيمية وأشكال التحركات (الفصل الثاني)؛ لأدرس بعدها أسباب انضمام المشاركين الجدد إلى «الحراك»، وانسحابهم منه، ومدى تأثير «السياسة بالصدفة» عليهم في عملية الانضمام أو الانسحاب (الفصل الثالث).

١. المنهجية

يهدف البحث إلى تحليل العوامل والديناميات التي دفعت المشاركين إلى ساحات التظاهر للمرة الأولى في «الحراك»، وانسحابهم منها لاحقاً. وبما أن عوامل المشاركة والانسحاب بدت متداخلة ومعقّدة، كان من الأنسب اعتماد أساليب البحث النوعي. يرتكز البحث إذاً على مقابلات معمّقة مع مشاركين جدد، غير مشاركين وناشطين من أبرز المجموعات الناشئة. يسمح هذا النوع من المقابلات بربط تجارب الأفراد بـ(تبدّل) سلوكهم خلال الاحتجاجات بسياقات اجتماعية–سياسية وتغيّرات اقتصادية بنيوية.

تصميم البحث ومبرّراته النظرية

لم تجذب ديناميات مشاركة المتظاهرين الجدد اهتمام كثير من الأكاديميين، فتمحورت نظريات الحركات الاجتماعية بشكل كبير حول الناشطين، بينما بقي المشاركون الجدد على هامش تلك الأدبيات. بالنسبة لويتير، لا تقتصر أهمية دراسة تلك الفئة على فهم توسّع الحركة من حيث الأرقام فحسب، بل تتعداه لفهم كيفية «تحوّل الحركة بعد انضمام مجموعات جديدة إليها» أيضاً (Whittier 1997, 761).

في دراستهم للمشاركين الجدد في ١٨ تظاهرة منفصلة في ثماني دول، قارن والجريف وفرهلست المتظاهرين الجدد بالمخضرمين (Verhulst and Walgrave 2009). واعتبرا أنّه «نظراً لعدم اعتيادهم على المشاركة في تظاهرات، يواجه المشاركون الجدد عقبات تفصل بين رغبتهم في الانضمام ومشاركتهم الفعلية (٢٠٠٩، ٤٥٦). لذلك، فإن عدد الأشخاص الذين يتبنّون قضية التظاهرة يتخطى بكثير عدد الأشخاص الذين يتمكنون من التغلب على العوائق العملية، النفسية والظرفية قبل نزولهم إلى الشارع (Klandermans and Oegema 1987, in Verhulst and Walgrave 2009, 458)

في هذا الإطار، قد تجذب «التغطية الإعلامية لأحداث العنف العشوائية وغير المبررة» (Verhulst and Walgrave 2006, 275) أو «حدوث مظالم ضخمة بشكل مفاجئ» (Walsh 1981, 18) عدداً أكبر من المشاركين الجدد مقارنة بالحركات الاجتماعية الحديثة. يعيد والجريف وفرهلست النظر في الانقسام بين الحركات الاجتماعية القديمة والحديثة[١٣]، ويشيران إلى نوع جديد من الحركات الاجتماعية، والتي يسمّيانها بـ«الحركات العاطفية الحديثة» (Verhulst and Walgrave 2006, 275). تتّسم هذه الحركات بتنظيم فضفاض، تعوّض عنه بصدمة عاطفية وبدعم وسائل الإعلام لها. وعلى الرغم من قدرتها على حشد جمهور غير متجانس، وبالتالي جذب عدد كبير من المشاركين الجدد، تبقى تلك الحركات بشكل أو بآخر «من دون أهداف محددة» (Verhulst and Walgrave 2006, 275) ولا تتمكن من صياغة روابط متينة بين المتظاهرين «الجدد» و«القدامى» (Verhulst and Walgrave 2009, 480).

أعاد روديغ وكاريوتس النظر في إطار والجريف وفرهلست على المستويين المنهجي والنظري. بالنسبة إليهما، غياب البيانات حول غير المحتجين يحدّ جدياً من إمكانية دراسة كيفية استقطاب المحتجين الجدد. من خلال تركيزهما على الاحتجاجات المناهضة للتقشف في اليونان العام ٢٠١٠، يحاججان بأن «المتظاهرين الجدد هم أكثر تشابهاً من عامة السكان مقارنةً بالمتظاهرين المخضرمين» (Rüdig and Karyoti 2013, 314). ويؤكدان على أهمية مقارنة المشاركين الجدد مع غير المشاركين على المستوى المنهجي للإجابة على أسئلة والجريف وفرهلست: خلفية المشاركين الجدد الاقتصادية والاجتماعية (من)، دوافعهم (لماذا)، والطرق التي يشاركون من خلالها في التظاهرات (كيف).

في السياق اللبناني، تتَّخذ مشاركة المتظاهرين لأول مرة في احتجاجات عابرة للطوائف، ومقارنتهم بغير المتظاهرين، أهمية إضافية. أخذاً في الاعتبار عدم تجانس المشاركين الجدد وغير المشاركين، فإنّ إجراء مقابلات مع هؤلاء له قيمة إضافية على المستويين النظري والمنهجي. فيساهم بربط موجة الاحتجاجات الأخيرة بقنوات تقاسم السلطة والثروات على أساس طائفي، أي ما يُعرف بالمحاصصة الطائفية. في الواقع، إن سيطرة تحالف النخبة السياسية/الطائفية والأوليغارشية التجارية–المالية على مؤسسات الدولة وإيراداتها (طرابلسي ٢٠١٦) «كرّست منظومة مؤسساتية طائفية وسهّلت إقامة شبكات زبائنية معقّدة نجحت في تدجين قطاعات واسعة من السكان» (Salloukh et al, 2015, 2). لذلك، يصعّب الاقتصاد السياسي للطائفية من إمكانية انخراط فئات اجتماعية واسعة في عمل سياسي لاطائفي، خصوصاً أن مقاومة أشكال السياسة الطائفية قد تولّد «أشكالاً سياسية، اقتصادية ورمزية من العقاب»، أي استبعاد «المتمردين» من المكافآت الزبائنية والسياسية والحماية الاجتماعية (Salloukh et al, 2015, 7).

١٣ تُشير الحركات الاجتماعية القديمة إلى القوى «التقليدية»، أي النقابات العمالية والأحزاب السياسية اليسارية، التي تُعنى بشكل أساسي بقضايا العدالة الاجتماعية. في المقابل، تُركّز الحركات الاجتماعية الحديثة على قضايا الطبقات الوسطى المتعلقة بحقوق الإنسان، سياسات الهوية والحريات الشخصية.

لذلك اختلف تعريف المشاركين الجدد في هذا البحث عن التعريف المُعتمد من قِبل المراجع الأكاديمية المذكورة. فقد تم ربط خلفياتهم الاقتصادية–الاجتماعية (من؟)، دوافعهم (لماذا؟) وأساليب مشاركتهم (كيف؟) بمدى تقاطعها مع العلاقات الزبائنية الطائفية السائدة. استخرجت الأسئلة شبة الممنهجة مع المشاركين الجدد وغير المشاركين من فرضيات البحث التي استندت بدورها إلى الدراسات المقارنة، والمراجع السياقية (المذكورة أعلاه) والمقابلات الاستكشافية. كما أضفنا عدداً من الفرضيات التي ظهرت أهميتها ميدانياً خلال إجراء المقابلات (كعوامل «التكلفة والفائدة»/الاختيار العقلاني وطاقة التظاهر).

بناء على ذلك، تمحوّرت أسئلة استبيان المشاركين الجدد/غير المشاركين حول مطالبهم وأولوياتهم (العوامل البنيوية)، دوافع مشاركتهم أو انسحابهم (من بينها الفرصة السياسية؛ نشوء الهويات الجماعية أو تشرذمها؛ و«العقوبات الطائفية») وكيفية استقطابهم (دور التغطية الإعلامية؛ عنف السلطة؛ الشبكات الخاصة)، إلخ.

تناول البحث أيضاً إمكانية تأثير المجموعات الناشطة على مشاركة/عدم مشاركة أو انسحاب المشاركين، وكيفية استقطابهم. للوقوف عند هذه النقطة، أجريت مقابلات معمّقة مع ناشطين (قياديين، أعضاء ومتطوّعين) في أبرز المجموعات الناشئة والجمعيات التي ساهمت في اتخاذ القرار ضمن «تنسيقية الحراك». من خلال تلك الزاوية، درست البنية التنظيمية لمختلف المجموعات، خطابها، تحركاتها وآليات اتخاذ القرار والتنسيق في ما بينها، لمعرفة تأثيرها على مشاركة المشاركين الجدد (عدم مشاركتهم)، أو انسحابهم.

كذلك، سمحت تلك المنهجية بدراسة مدى تقارب مصالح المشاركين، قيمهم وانحيازاتهم مع المطالب، الشعارات والأنشطة التي وضعتها المجموعات، أي مواءمة الإطار (Snow et al 1986, 464). انبثق مفهوم «الإطار» (frame) عن عمل غوفمان النظري (١٩٧٤) للإشارة إلى «المخططات التفسيرية» (schemata of interpretation) التي تسمح للأفراد بتحديد، إدراك وتسمية الأحداث في فضاء حياتهم اليومية والعالم عموماً، وتساهم في توجيه أعمالهم وتفاعلاتهم (Snow and Benford 2000). بالنسبة لبنفورد وسنو، تسمح الأطر بإعطاء معنى، وتفسير الأحداث والظروف ذات الصلة، وذلك لحشد المناصرين والمشاركين المحتملين ولكسب تأييد الجمهور (Snow and Benford 1988, 198). من هنا، تتطلب التعبئة الناجحة مواءمة للأطر التفسيرية حول إطار عمل مشترك ومهيمن، منفتح بما فيه الكفاية ومتناسق مع البيئة الاجتماعية والثقافية (Snow and Benford 1988).

جمع البيانات

تم اختيار العيّنة بشكل متعمّد على أساس السؤال البحثي والفرضيات. تحديد «من شارك» على المستويين الاقتصادي–الاجتماعي والمناطقي/الطائفي، استتبع انتقاء الأحياء التي أنوي أخذ العينات منها. لأسباب لوجستية وعملية، حصرت الأحياء ضمن محافظتي بيروت وجبل لبنان[١٤]. أجريت ٢٥ مقابلة معمّقة مع مشاركين وغير مشاركين في المناطق التالية: (٥) الخندق الغميق[١٥]، (٢) الشياح، (١) برج البراجنة، (١) حي السلم، (١) الجناح، (١) الرويس – ذات الغالبية الشيعية؛ (٤) الطريق الجديدة، (١) كورنيش المزرعة – ذات الغالبية السنية؛ (١) الروشة، (١) سليم سلام – المختلطتان (سنة، شيعة ودروز)؛ (١) الأشرفية، (٢) برمانا، (١) النقاش – ذات الغالبية المسيحية، وبرج حمود (٣) – ذات الغالبية المسيحية الأرمنية. يُشار إلى أن تلك المناطق متنوّعة على المستويين الطائفي والطبقي. أخيراً، حاولت قدر المستطاع اختيار مشاركين متنوعين في العمر، النوع الاجتماعي، والانتماءات/التحيّزات السياسية والحزبية (الجدول رقم ١).

أمّا من ناحية أساليب استقطاب المشاركين، فقد اعتمدت بشكل أساسي على عيّنة كرة الثلج «الشبكية» (snowball sampling) وعيّنة الملائمة (convenience sampling). ولكن، للتغلّب على تحديات تأثير الشبكة – في حال انتمى المشاركون إلى الشبكات الاجتماعية نفسها – والتي تحدّ أحياناً من تنوّع العيّنة، لاسيما إذا كان عدد المشاركين ضئيلاً، استلهمت من طرق البحث التي وضعتها سكاكو في دراستها للعنف بين المسيحيين والمسلمين في نيجيريا (Scacco 2008, 11). تقوم تقنية سكاكو على الطلب من كل مشارك أن يستقطب شخصاً شارك في أعمال العنف وآخراً لم يشارك. لكنّني نجحت في إقناع ثمانية مشاركين فقط باستقطاب أشخاص لم يشاركوا من عائلاتهم، جيرانهم، أصدقائهم أو زملائهم في العمل (ليس بالضرورة من المنطقة نفسها). جاء رفض الآخرين لأسباب تتعلق بالحفاظ على سرية انضمامهم إلى التظاهرات، أو لعدم رغبة غير المشاركين في إجراء المقابلة.

بالإضافة إلى تقنية سكاكو، بذلت جهداً لعدم اختيار أكثر من ثلاثة مشاركين من المصدر نفسه أو حارس البوابة (gatekeeper)، أكان فرداً أو مجموعة/جمعية. بمعنى آخر، استندت تقنية الاستقطاب على مصادر متعددة، غير مترابطة، تراعي تنوّع المتغيّرات التفسيرية: الخلفية الاقتصادية–الاجتماعية والوظيفية، المنطقة/الطائفة، النوع الاجتماعي، النوع، العمر والخلفية السياسية والحزبية.

---

١٤ علماً أن العديد من المتظاهرين الجدد جاؤوا من محافظات الجنوب، البقاع والشمال (Kreichati 2015)، لكن يتطلب إجراء المقابلات معهم تحليل سياق مشاركتهم وخصوصيتها، والتي تتخطى نطاق هذا البحث.

١٥ كان هناك تركيز استثنائي على منطقة الخندق الغميق (٥ مقابلات): أولاً، لأنها أدت دوراً مهماً خلال التظاهرات نظراً لقربها من وسط البلد؛ ثانياً، بسبب خطاب المندسين و«الخندقجية» الذي أطلقه البعض على أبناء ذلك الحي الشعبي (Wehbe 2017)؛ وثالثاً، لأن طبيعة علاقات القوى داخل الحي بدت أكثر تعقيداً، فاضطررت إلى إجراء مقابلات إضافية لمحاولة فهمها.

استطعت الوصول إلى الفئات الشعبية المشاركة من خلال المتظاهرين الجدد الذين اعتقلوا خلال الاحتجاجات[16]، بمساعدة محامين أو ناشطين. أما الخندق الغميق، والذي له خصوصيّته (Wehbe 2017)، فقد «دخلته» عبر صاحب مطعم يثق بي، ويثق به أبناء الحي. تردّدت إلى مطعمه مرّات عديدة قبل أن أتمكن من مقابلة أحد روّاده الذي ساعدني في الوصول إلى مشاركين آخرين. أمّا المشاركون الجدد من أحياء أخرى، فتمكنت من مقابلتهم من خلال معارف سابقة: أصدقاء ناشطون، صحافيون أو أكاديميون من أوساط اجتماعية وثقافية مختلفة، وأيضاً عن طريق الصدف. خلال نقاشات يومية كنت أجريها مع سائقي التاكسي عن «الحراك»، تمكّنت من استقطاب سائقَين، أحدهما من برج البراجنة والآخر من الطريق الجديدة، حصلت على رقم هاتف كل منهما وقابلتهما في زمان ومكان مريح لكليهما.

كان اختيار عيّنة الناشطين أقل تعقيداً. فقد أجريت ١٥ مقابلة مع قادة (المتحدثين الإعلاميين وأعضاء اللجان السياسية في المجموعات الناشئة)، أعضاء (أعضاء لم يظهروا في الإعلام low profile people) ومتطوعين من أبرز المجموعات (الجدول رقم ٢). وبما أنّ مقابلة القادة كانت تعيد خطاباتهم وتصريحاتهم الإعلامية، لجأت إلى الأعضاء والمتطوعين، الذين أعطوا منظوراً مختلفاً ونقدياً مقارنةً بشهادات القادة. إضافة إلى المجموعات الناشئة، أجريت مقابلات مع ممثلين عن «الحركة البيئية اللبنانية»، و«لجنة المحامين للدفاع عن المتظاهرين»، و«التجمع النقابي المستقل»، وأعضاء مستقلين في «التنسيقية»، أثّروا بأشكال مختلفة على مجريات الأحداث.

أجريتُ جميع المقابلات باللغة العربية، باستثناء مقابلتين مع شخصين فضّل أحدهما استخدام اللغة الفرنسية، بينما تحدث الآخر بالإنكليزية. وجميع هذه المقابلات تمت في أماكن اختارها المشاركون؛ منازلهم أو مكاتبهم الخاصة أو أماكن عامة تريحهم. حين لم يقترحوا مكاناً معيناً، كنت أعرض عليهم اللقاء في مكتبي الخاص في الجامعة الأميركية في بيروت. بعد توضيح تفاصيل الدراسة للمشارك/ة، طلبت من جميع المشاركين توقيع نموذج الموافقة باللغة العربية (نماذج المعتقلين السابقين كانت مختلفة) والاحتفاظ بنسخة عن النموذج، وفقاً لمعايير «هيئة النظر في الشؤون الأخلاقية للدراسات المعتمدة» في الجامعة الأميركية في بيروت. يضمن نموذج الموافقة الحفاظ على سرية هويّاتهم ومعلوماتهم الخاصة، والموافقة المسبقة على تسجيل المقابلة. المشاركون جميعاً وقّعوا على النموذج، بينما رفض بعضهم الاحتفاظ بالنسخة المخصصة لهم بحجة أنّهم «لا يبالون بتلك الشكليات». حفاظاً على خصوصية المشاركين في البحث، لم أذكر أسماءهم الحقيقية. اكتفيت بالإشارة إلى تفاصيلهم الشخصية التي لا تكشف هويّاتهم بشكل غير مباشر. جميع الأسماء المذكورة في البحث هي أسماء مستعارة.

استند استبيان المشاركين الجدد/غير المشاركين على الأسئلة التي انبثقت من الفرضيات التي أشرت إليها سابقاً. بينما تناولت أسئلة الناشطين بشكل أساسي محاور متعلقة بالبنية التنظيمية، الخطاب، التحركات، آليات اتخاذ القرار، والتنسيق مع بقية المجموعات.

حاولت طرح الأسئلة نفسها على المشاركين في البحث لمقارنتها في ما بعد، إلا أنّ بعض المحاور بدت أكثر اتساقاً مع بعض المشاركين، خلافاً لغيرهم. لكنّ ذلك جعل عملية المقارنة أصعب في مرحلة ترميز وتحليل الأجوبة. علماً أنّ أوقات المقابلات تراوحت بين ثلاثة أرباع الساعة والثلاث ساعات.

أجريت المقابلات على شكل حديث أو نقاش مفتوح لإفساح المجال أمام المشارك/ة للحديث عن أمور لم يلحظها الاستبيان. ساهم ذلك بإضافة فرضيّات على البحث برزت أهميتها خلال العمل الميداني. كما غيّرت ترتيب الأسئلة/المحاور وفقاً لأجوبة المشاركين، وذلك للحفاظ على انسيابية المقابلة والحصول على أجوبة عفوية وصادقة. وحين كنت ألاحظ أن بعض الذين وافقوا على التسجيل الصوتي ارتبكوا وهم يتحدثون عن مواقف أو معلومات حسّاسة، كنت أعرض عليهم إمكانية وقف التسجيل. وحين واجهت أنماط الأجوبة الخطابية أو المُعلّبة، لجأت إلى أسئلة تفصيلية عن مواقف وأحداث معينة.

إضافة إلى المقابلات الميدانية مع الناشطين والمشاركين الجدد/غير المشاركين، اعتمدت في بعض الأحيان على شهادات المتظاهرين الجدد خلال التغطية التلفزيونية المباشرة للتظاهرات الأساسية بين ١٩ آب/أغسطس و٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (من خلال تدوين شهادات المتظاهرين: ٢٠٠ متظاهر/ة على قناة «الجديد» و٤٠٠ متظاهر/ة على قناة «ال بي سي»). استناداً إلى تقنية البحث عن كلمات رئيسية (keyword search method)، سمحت تلك الشهادات بالتحقّق من بعض الحقائق التي لم ألتقطها خلال المقابلات الميدانية، ولكن من دون تحليل محتواها.

الترميز وتحليل البيانات

قمت بتفريغ جميع المقابلات (مع الناشطين والمشاركين الجدد) وتحليلها معتمدةً على النظرية المؤسّسة (Grounded Theory). تقوم الأخيرة على تحديد أسئلة البحث والفرضيات والاتجاه النظري انطلاقاً من البيانات الميدانية. لا تنفي النظرية المؤسسة المنهج الاستنباطي (deductive approach) الذي يعتمد على فرضيات منبثقة من المراجع البحثية والنظرية – كالاستناد إلى الدراسات المقارنة حول المشاركين الجدد – إلا أنّها تولي أهمية أكبر للمنهج الاستقرائي ((inductive approach (Berg 2001, 246). تنظر

---

[16] إن غالبية المعتقلين، خاصة خلال الموجة الأولى من الاعتقالات (٢٢ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر)، جاؤوا من مناطق شعبية وفقيرة (وفق محامية من «لجنة المحامين للدفاع عن المتظاهرين»).

النظرية المؤسّسة في البحث بشكل عام، وفي الترميز بشكل خاص، كمسار مستمر يتبلور، يتحدّد ويتبدّل تدريجاً خلال جمع المعلومات (Strauss and Corbin 1990, 6-12).

هكذا، انطلق الترميز الأولي من محاور الاستبيان التي تشكّلت بدورها من الفرضيات، أي المفاهيم النظرية ومراجعة الأدبيات. لكن استُكمل المنهج الاستنباطي الأوليّ بمنهج استقرائي من خلال إدخال رموز جديدة ظهرت مع قراءة المقابلات وتفسيرها، مثل عامل التكلفة/الفائدة الذي بدا مهمّاً في انسحاب البعض أو عدم مشاركتهم. « لا مصلحة لنا»، «ما من شيء سيتغيّر»، هذه من العبارات التي دفعتني إلى إضافة فئة جديدة من الرموز. كذلك، أضفت فئة «طاقة التظاهر» التي دفعت بالكثيرين إلى المشاركة في التظاهرات. تشمل تلك الفئة حالة الاستمتاع بالتظاهرات وطاقتها «الإبداعية».

استند الترميز على المواضيع (themes) والمفاهيم (concepts) كوحدات أساسية للتحليل (Berg 2001, 246-8). ضُمّت المواضيع أو المفاهيم المتعلّقة ببعضها البعض في فئات مشتركة؛ تساعد بدورها على بلورة الطبقات النظرية (theoretical classes). أما تحليل المضمون، فجمع بين الترميز المحوري (axial coding) والترميز الانتقائي (selective coding). يسمح الترميز المحوري بتحديد المفاهيم والفئات بشكل مستقل، مع إمكانية اكتشاف مفاهيم أخرى تنبع منها. بينما ينطلق الترميز الانتقائي من مفهوم واحد، يتمّ من خلاله اكتشاف بقية الطبقات، الفئات والرموز. كان من الأنسب اعتماد الترميزين، المحوري والانتقائي (Strauss and Corbin 1990, 13-5)، لأننا انطلقنا من الفرضيات، لنقارنها بشكل مستمر مع البيانات الميدانية.



مروان طحطح

٢. «السياسة بالصدفة»: ارتجال سياسي خارج التنظيم

قبل الدخول في أسباب انضمام المشاركين الجدد إلى «الحراك» وتراجعهم في ما بعد، سأبلور ما أسميته نظرياً بـ«السياسة بالصدفة»، من خلال تفكيك خطاب مجموعات الناشطين، أطرهم التنظيمية، والتحركات التي اعتمدوها خلال «الحراك». سيسمح لي ذلك بدراسة مدى تأثير «السياسة بالصدفة» على المشاركين الجدد في الفصل الثالث.

تشكّلت حملة «طلعت ريحتكم» من هاشتاغ أطلقه عدد من ناشطي المجتمع المدني احتجاجاً على تراكم النفايات في الطرق بعد إقفال مطمر الناعمة. تحوّل الهاشتاغ سريعاً إلى صفحة على فايسبوك، ولاحقاً إلى حملة، وذلك بعد الاعتصامات المتتالية التي نظمتها المجموعة منذ ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٥. بعد تظاهرتي ٢٢ و٢٣ آب/أغسطس الحاشدتين، برزت الخلافات بين ناشطي «طلعت ريحتكم» وبقية الناشطين على خلفية إطلاق «طلعت ريحتكم» تسمية «مندسّين» التي اعتبرها البعض «تمييزاً طبقياً ضد الفقراء» (الزين ٢٠١٦، ٢٩)؛ استفراد الحملة بقرار إرجاء التظاهر إلى ٢٩ آب/أغسطس؛ ورفضها التنسيق مع بقية الناشطين، القوى السياسية والجمعيّات[١٧].

على إثر ذلك، برزت حملة «بدنا نحاسب» التي ضمّت مستقلين، أعضاء من «حركة الشعب»، «الحزب السوري القومي الاجتماعي» – جناح النهضة، «حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي» و«شباب ضد النظام». إلى جانب الحملتين الأبرز «طلعت ريحتكم» و«بدنا نحاسب»، تشكّلت في الفترة نفسها حملات أخرى من أفراد، معظمهم حزبيون، كـ«جايي التغيير» (التي ضمّت أعضاءً في «اتحاد الشباب الديمقراطي» المنبثق عن «الحزب الشيوعي») و«عالشارع» (وهي مجموعة ضمّت أعضاءً سابقين في «حركة اليسار الديمقراطي»). أما مجموعة «الشعب يريد»، فضمّت مستقلين وأعضاءً من «المنتدى الاشتراكي»، مجموعة «عدالة اجتماعية نسوية»، ونوادي طالبية كـ«نادي السنديانة الحمراء» ونادي «راديكال» في الجامعة اللبنانية. كما تشكّلت مجموعات صغيرة أخرى كـ«شباب ٢٢ آب» و«حلّوا عنّا».

بالإضافة إلى المجوعات الناشئة، انخرطت في «الحراك» منظمات غير حكومية مدنية وبيئية (كـ«الحركة البيئية اللبنانية»، «المفكرة القانونية»، «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات»، وجمعية «فرح العطاء»)[١٨]، فضلاً عن «التيار النقابي المستقل»، وهو تيار ضاغط داخل «هيئة التنسيق النقابية».

برزت سريعاً التناقضات بين تلك المنظمات والحملات الناشئة. وانفجرت في كواليس «التنسيقية» (الزين ٢٠١٦)، على مواقع التواصل الاجتماعي، في تصريحات الناشطين الإعلامية، وميدانياً في التظاهرات أو التحركات المباشرة. فبينما خاطبت «طلعت ريحتكم» بشكل مباشر شباب الطبقات الوسطى المتعلّمة[١٩]، تفاوت خطاب المجموعات القومية واليسارية بين خطاب «بدنا نحاسب» ذي التوجه القضائي–المؤسساتي، وخطاب كلٍّ من «الشعب يريد» و«شباب ٢٢ آب» الذي يؤمن بالتقاطعية وربط قضايا العدالة الاجتماعية بمناصرة قضايا النساء والفئات المهمّشة. في حين اقتصر خطاب «الحركة البيئية اللبنانية» على الجانب التقني المتعلق بإدارة «أزمة النفايات» التي تدور حول الفرز من المصدر وإعادة التدوير. وركّزت حملات المناطق على خطاب «مناطقنا منّا مزبلة»، أي إقفال المطامر القائمة أو رفض إقامة أخرى جديدة في المناطق («الحملة الأهلية لإقفال مطمر الناعمة»، «عكار منّا مزبلة»، «شباب من أجل برجا أفضل»، و«حراك بعلبك»).

وعلى الرغم من التباينات الأيديولوجية والسياسية بين مجموعات «الحراك»، إلا أنّ ذلك لم يعرقل دراسة خطاب هذه المجموعات وتحركاتها ككل. لم تؤثر التناقضات جذرياً على هيمنة هوية «طلعت ريحتكم» على «الحراك». فمن ناحية، حصلت تحركاتها على أوسع تغطية إعلامية، وبالتالي بقي خطابها مهيمناً إلى حد كبير على الإعلام والنقاشات العامة. ومن ناحية أخرى، اتبعت المجموعات الحزبية واليسارية شكلاً تنظيمياً مماثلاً لـ«طلعت ريحتكم». ما حال، ربما، دون استقطابها الفئات التي تناصرها أيديولوجياً، أي الفئات المهمّشة والفقيرة.

١٧ مقابلات ميدانية ومراجع أخرى (عيسى ٢٠١٥؛ الزين ٢٠١٦، ٩–٢٢).

١٨ للمزيد من التفاصيل حول خلفية المجموعات الناشئة والمنظمات غير الحكومية التي انخرطت في «الحراك» وتمثلت في ما سمي بـ«التنسيقية»، يرجى العودة إلى المراجع التالية:
AbiYaghi, Catusse and Younes 2016; Lebanon Support 2015; Bergmeijer 2015. بالإضافة إلى عيسى ٢٠١٥ وحمزة ٢٠١٥.

١٩ على سبيل المثال، أوضحت حملة «طلعت ريحتكم» في مؤتمر لها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أن «نحن» تقتصر على «تلاميذ الجامعات، الأساتذة، الناشطين، الموظفين، أصحاب الشركات، الفنانين.. وولاد البيوت». انتقاء عبارة «الموظفين» يعني استبعاد العمال، بينما تثبت عبارة «أولاد البيوت» موقف الحملة الإقصائي تجاه من أسمتهم بـ«أولاد الشارع»، «الزعران» و«المندسين».

رفض الهرمية، احتكار القرارات

ساد خطاب «نحن حركة بلا قيادات، نحن حركة أفقية» في تصريحات الناشطين، وفي توصيف بعض الصحافيين لـ«الحراك» وحملاته[٢٠]. يعرّف شالكرافت، استناداً إلى التجربة الثورية المصرية، «أفقية» الحركات الاحتجاجية على أنها أشكال تنظيم قائمة على شبكات المعارف، بلا قيادات، تتجنب الهرمية والتمثيل السياسي، تركّز على المشاركة، الإبداع والإجماع، وتعارض العمل الحزبي والعقائدي المرتبط غالباً بالأجيال الأكبر سناً (Chalcraft 2012, 6). وإذا كان هذا التعريف لا يخلو من بعض الدقة، إلا أنه يطّمس ديناميات القوى غير المرئية التي تظهر في أشكال تنظيمية مماثلة.

تكرّرت هواجس التنظيم في المقابلات الميدانية مع مختلف الناشطين. فعبّر متطوّع في «طلعت ريحتكم» عن عدم رغبته في التنظيم «لكي لا نظهر مثل الأحزاب الموجودة. من دون تنظيم أفضل»، بينما وصف عضو في «شباب ٢٢ آب» مسألة التنظيم على الشكل التالي:

> «هناك جيل كامل ترعبه كلمات مثل سياسة أو حزب. صار لدى هاتين الكلمتين معنى سلبياً مرتبطاً بالفساد. لم أنضم إلى «طلعت ريحتكم» لأنني لا أريد أن أكون في تنظيم. لا أريد أن أتنظّم. «شباب ٢٢ آب» هي عبارة عن مجموعة شباب يعرفون بعضهم البعض. قررنا أن نتحوّل إلى مجموعة عندما شعرنا أنّ «طلعت ريحتكم» تفرض خطاباً معيناً ضدّ «المندسين»، وبالنسبة إلينا هؤلاء أشخاصٌ مقهورون مثلنا وهم يعبّرون عن غضبهم على طريقتهم».

قد يفسّر الهاجس التنظيمي هذا، انضمام عدد من الأحزاب العلمانية إلى«الحراك» تحت غطاء الحملات («بدنا نحاسب» و«جايي التغيير»)، إلا أن سبب خطوتها هذه تعدّى ذلك. «عرضنا على «طلعت ريحتكم» دخول «اتحاد الشباب الديموقراطي» و«حركة الشعب» وغيرها من التنظيمات السياسية العلمانية واليسارية «التنسيقية»، لكنّها رفضت. فاضطررنا أن ندخل تحت غطاء الحملة» (وفق قيادي في «جايي التغيير»).

في هذا السياق، تعتبر فريمان أنّه «بعكس ما يعتقد البعض أو يرغب في الاعتقاد، لا يوجد حركة بلا قيادات أو بلا هيكلية». بناء على تجربتها في الحركة التحررية النسوية في الستينات، ترى أن «أي مجموعة من الأشخاص مهما كانت طبيعتها، تجتمع لفترة زمنية معينة، لهدف ما، ستنظّم نفسها حتماً بشكل من الأشكال» (Freeman 2013, 232). تشبّه فريمان السعي إلى مجموعة بلا هيكلية باقتصاد عدم التدخل؛ لم تمنع فلسفة «عدم التدخل» الأقوياء اقتصادياً من بسط سيطرتهم على الأجور والأسعار وتوزيع السلع، إنما منعت الدولة فحسب من القيام بذلك. كما لم يحَل «غياب الهيكلية» دون نشوء هيكلية غير رسمية، بل أخفت ديناميات القوة داخلها.

في حالة «الحراك»، كيف نظّمت المجموعات نفسها في غياب هيكلية رسمية؟ المجموعتان الأساسيتان، «طلعت ريحتكم» و«بدنا نحاسب»، شكلتا «لجنة النواة الأساسية» و«لجنة المتطوعين». الأولى، تراوح عدد المشاركين فيها بين عشرة وعشرين شخصاً، موزعين على لجان: السياسة، الإعلام، التنسيق، التطوّع، جمع التبرعات، إلخ. أمّا الثانية فضمّت متطوعين، من كلا الحملتين، تراوح عددهم بين خمسين ومئتي شخص، وفق فترات الزخم. لا يحق لهؤلاء المشاركة في اللجان أو حضور اجتماعاتها، إذ يقتصر دورهم على تقديم الدعم اللوجستي الميداني أثناء التظاهرات والتحركات.

ولكن على أي أساس يصبح الناشط عضواً في اللجنة الأساسية أم متطوّعاً؟ تقول قيادات «طلعت ريحتكم» إن أعضاء اللجان هم من شاركوا في الوقفة الأولى للحملة، بينما «عيّنت المجموعات الحزبية في تحالف «بدنا نحاسب» أشخاصاً لتمثيلها في اللجان، إضافة إلى مستقلين حظوا بثقة بقية الأعضاء الحزبيين» (وفق عضو في «بدنا نحاسب»).

وعندما سألت متطوّعة في «طلعت ريحتكم» شاركت في اعتصام ٢١ تموز/يوليو: «إذاً لماذا لستِ في اللجنة الأساسية؟»، أجابتني «لا أحد يعرف. هذا أمر سببّ مشكلات كثيرة. المتطوعون كانوا يهتمون بالأمور اللوجستية فحسب، ولم نكن على دراية بأي أمر ذي صلة بالمواقف والبيانات». بينما أجابني متطوّع آخر في الحملة نفسها: «لم يدعوني إلى اجتماعات اللجنة الأساسية، ولم أشأ أن أكون ثقيلاً وأطلب الحضور». وهذا ما أكده أيضاً أحد المتطوعين في «طلعت ريحتكم»:

> «نفر كثير من المتطوعين بسبب الفصل. هؤلاء كانوا يسألون أنفسهم «لماذا لست في اللجنة الأساسية؟ لماذا لا يحق لي المشاركة في اجتماعاتها؟ لماذا لست جزءاً من عملية أخذ القرار؟ لماذا تنفّذ قرارات اتخذت من أفراد بعينهم؟ جميعها أسباب أدّت إلى انسحاب العديد من المتطوعين. فقد كنّا، كمتطوعين، نطّلع على بياناتنا السياسية أو نعرف بأنشطتنا من خلال الإعلام!»

لم ينكر القادة/الأعضاء عملية الفصل بين الأعضاء والمتطوعين، بل برّروه من جوانب مختلفة: «طبيعة عملنا سرية، وبالتالي لا تسمح بتوسيع الاجتماعات» (عضو في «بدنا نحاسب»)؛ «لم تشأ اللجنة الأساسية توسيع (اجتماعاتها) لأننا كنا محتاجين إلى أشخاص

٢٠ في مقال بعنوان «قادة حركة بلا قيادات»، أجمع القادة الناشطون، لاسيما أسعد ذبيان (طلعت ريحتكم)، محمود أبو زيد (شباب ٢٢ آب) وابراهيم دسوقي (حلّوا عنّا)، كما الصحافي نفسه، على غياب الهرمية في حملات «الحراك» (Bergmejier 2015).

يتمتعون بالحدّ الأدنى من الوعي السياسي. لا يمكنك أن تأتي بأي كان وتطلبي منه أن يأخذ قراراً. في مكان ما يجب ضبط الأمور على هذا النحو» (عضو في «طلعت ريحتكم»). ولكن في الحالتين، يبقى السؤال من يحدّد فعلياً «طبيعة العمل» أو من لديه «الوعي السياسي الكافي» للمشاركة في اتخاذ القرار؟ طال التوتر أيضاً لجان «اللجنة الأساسية» نفسها. أكّد أعضاء «بدنا نحاسب» و«طلعت ريحتكم» أنّه على الرغم من تعدّد لجان المهمات، تمركزت السلطة بشكل أساسي في اللجنة السياسية. لم ينقسم أعضاء المجموعات الصغيرة الأخرى إلى لجنة أساسية/متطوعين، إنما وزّع معظمهم المهمات بين الأعضاء في لجان مختلفة. لكنّ فائض السلطة الذي أُعطي للجنة السياسية كان مشتركاً بين «طلعت ريحتكم»/ «بدنا نحاسب» والمجموعات الأخرى الصغيرة.

يعكس تناقض الأجوبة حول الشكل التنظيمي للحملات بين نفي البنية الهرمية (لدى القادة والأعضاء) والشعور بالإقصاء والدونية (لدى المتطوعين) السلطة الاعتباطية التي تمتّع بها البعض، على حساب البعض الآخر، باسم «الأفقية». أرست «مرونة التنظيم» قواعد ملتبسة وخفية لتحديد من «يحق أو لا يحق لهم» حضور الاجتماعات واتخاذ القرارات، ولكن من دون محاسبة «من يحق لهم» على قراراتهم. هؤلاء كانوا يتحوّلون، في لحظات معيّنة، إلى «مثلنا مثل غيرنا». تكرّرت العبارة الأخيرة في أجوبة بعض القيادات، المتعارضة مع عبارة «قررنا» التي غالباً ما كانت تأتي كإجابة عن سؤال سابق أو لاحق[٢١].

«المشكلة أنهم لم يقدّموا أنفسهم كقيادات. احتكروا القرار ولا يريدون تحمّل المسؤولية» (عضو في «شباب ٢٢ آب»).

تحوّل «المرونة التنظيمية» إلى أطر قمعية طال أيضاً ما سميّ بـ«تنسيقية الحراك». فـ«مشكلة التنسيقية هي مشكلة «الحراك» بأكمله، إذ تعكس المقاربة التي كانت معتمدة»، وفق عضو في «شباب ٢٢ آب». تقوم المقاربة تلك على مبدأ الإجماع، أي استمرار النقاش مطولاً إلى حين التوافق على موقف سياسي أو تحرك مشترك. لذلك، كانت تستغرق اجتماعات «التنسيقية» أحياناً نحو ثماني ساعات من دون الخروج بقرارات بالضرورة، إذ يكفي أن يرفض شخص واحد قراراً اتفق عليه الحاضرون الآخرون حتى يُعطّل القرار نفسه.

بادرت «الحركة البيئية اللبنانية» إلى عقد خلوة لمدة يومين لوضع هيكلية تنظيمية لـ«التنسيقية» (من ضمنها نظام داخلي) والإجابة على بعض الأسئلة الملحّة: ما هي آليات اتخاذ القرار: الإجماع أم التصويت؟ هل المجموعات ملزمة بحضور الاجتماعات وتنفيذ قرارات «التنسيقية»؟ إلخ. قاطعته الحملتان الرئيسيتان، أي «طلعت ريحتكم» و«بدنا نحاسب». برّرت «طلعت ريحتكم» عدم مشاركتها في الخلوة برفض «التنظيم» والحفاظ على المرونة، بينما اعتبرت «بدنا نحاسب» أنه لا يمكن البحث في الشأن التنظيمي قبل التوافق على الرؤية والأهداف السياسية.

بغض النظر عن دوافع رفض «التنظيم»، فقد أنتجت تلك «المرونة» ديناميات قوة خفية بين بعض الأفراد المؤثرين. فاتخذت معظم قرارات «التنسيقية»، فعلياً، من خارج اجتماعاتها. وكانت اللقاءات الخارجية أكثر تأثيراً من الاجتماعات الداخلية التي أصبحت شبه معطّلة.

«كنّا نجتمع في الحملة لساعتين، فنعدّ لتحرّكٍ يهزّ البلد في اليوم التالي. أما في التنسيقية فكنّا نجتمع لأكثر من ثماني ساعات من دون أن نتخذ أي قرار» (عضو في «طلعت ريحتكم»).

«لم تكن هناك آلية لاتخاذ القرار في التنسيقية. كان الوضع داخلها عشوائياً جداً وفوضوياً ومرهقاً. توقفت عن حضور اجتماعات التنسيق ورحت أنسّق مع أفراد. لم تعد للاجتماعات أي فائدة أصلاً. صرنا نجتمع كمجموعة من أربعة أو خمسة أشخاص من المجموعات الكبيرة، نأخذ قراراً ونفرضه في اجتماع التنسيقية» (عضو في «شباب ٢٢ آب»).

أكثر من ذلك، أفرغت آليات «الإجماع» (والتعطيل)، في بعض الحالات، الخطاب من معناه السياسي. «بسبب غياب أي هيكلية تنظيمية، صارت القرارات تؤخذ بالإجماع كما هي الحال في طاولة الحوار. وبالتالي، يكفي أن يعترض عدد من الأشخاص على أي قرار حتّى يُعطّل. ننتهي بقرارات مثل جمع النفايات من الشوارع»، وفق عضو مستقل في «التنسيقية». وفي حين انتقد الأخير عجز «التنسيقية» عن الخروج بأي موقف سياسي، برّر عضو في «طلعت ريحتكم» القدرة على التعطيل بكون الحملة غير مسيّسة:

«إسقاط المواقف السياسية على بقية المجموعات كان سببه أنّ «طلعت ريحتكم» ليس لديها أي خلفية سياسية. كنّا نقول لهم إنه عندما تشاركون في تظاهرة منظمة من قِبلنا، فعليكم الالتزام بسقفنا نحن» (عضو في «طلعت ريحتكم»).

بهذا المعنى، أعادت «المرونة التنظيمية» إنتاج العمل السياسي التقليدي في حملات «الحراك» من ناحية، والتركيبة التنظيمية للمنظمات غير الحكومية من ناحية آخرى. الأولى تكمن في آليات التوافق والتعطيل. والثانية تجسّدت في أقلية شبابية من الطبقات الوسطى المتعلّمة تدّعي تمثيل الآخرين والتفرّغ للدفاع عن حقوقهم. وإن كان هذا الشكل التنظيمي الأخير متوقعاً لدى الناشطين الذين راكموا تجاربهم السياسية في جمعيات وحملات المجتمع المدني، أي عملوا بالأدوات التي يعرفونها. إلا أن ذلك بدا مستغرباً في حملة «بدنا نحاسب» و«جايي التغيير» المؤلفة من غالبية حزبية. فالأخيرة لم تعمل بمنطق تنظيمي حزبيّ، أي قائم

٢١ على سبيل المثال، أكد لي عضو في «طلعت ريحتكم» أنّ «نحن (طلعت ريحتكم) لم نكن أكثر من catalysts، كنّا جزءاً من الناس وليس أكثر (...) كان قرار انسحابنا من الشارع (في ٢٣ آب/أغسطس) تحسباً لسقوط دم في الشارع».

على العضوية. إنما استقطبت، مثلَ «طلعت ريحتكم»، متطوعين عبر صفحتها على فايسبوك ليدعموها لوجستياً فحسب، ولم تسعَ إلى تنظيمهم وتأطيرهم في صفوفها.

«لم نشكّل لجنة استقطاب، بل لجنة متطوعين فحسب. للأسف لم تفعّل كثيراً على الرغم من إبداء أشخاص كثر استعدادهم للانضمام. تلقينا حوالي ٢٠٠ استمارة لمتطوعين، لكن لم تحصل متابعة جديّة للتواصل معهم» (قيادي في «بدنا نحاسب»).

من هنا، ترافق خطاب «الأفقية» و«المرونة» التنظيمية فعليّاً مع فرض قيادة شبه مقفلة لـ«الحراك». هذا لا يعني بالضرورة أن بلورة هيكلية تنظيمية ديمقراطية كان أمراً سهلاً أو ممكناً في سياق «تعبئةٍ مفتوحة» ومحدودة المدة. لكنّ ذلك أدى إلى نفور بعض الناشطين و«المتطوعين» الذين شعروا أنهم مستبعدون من عملية اتخاذ القرار. والأهم أنه صعّب مسار ملاءمة الإطار بين الناشطين والمشاركين، كما سنرى في الفصل الثالث.

شعبوية هشّة

استعاضت «مجموعات الحراك»، حتى الحزبية منها، عن استقطاب المشاركين الجدد إلى صفوفها، بجذب الإعلام على اعتبار أنّه «يستقطب الناس». لعّل التعويل على الإعلام جاء نتيجة ضعف وتشرذم الأحزاب السياسية والنقابات العمالية (المستقلة عن السلطة). لكن كما ذكرت في الفصل السابق، لم تسعَ المجموعات أصلاً إلى استقطاب المتظاهرين، بل ارتكزت على «التعبئة المفتوحة» بشكل كبير.

ففي سياق ضعف التنظيمات، تلعب وسائل الإعلام أحياناً دوراً تعبوياً، وتحثّ الناس على النزول إلى الشارع حتى من دون أن يكونوا منظمين أو مندمجين في شبكات (Verhulst and Walgrave 2009, 462). بهذا المعنى، تستهدف «التعبئة المفتوحة» (Walgrave and Klandermans 2010)مجموعات وأفراد غير متجانسين، يحملون مطالب غير مترابطة (ومتناقضة في بعض الأحيان)، يجمعون أنفسهم من خلال الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. وعلى الرغم من أن التعبئة المفتوحة تساعد على استقطاب المشاركين الجدد، إلا أنها تحدّ من إمكانية تطوير روابط متينة بينهم وبين الناشطين (Verhulst and Walgrave 2009).

خلال «الحراك»، ساهمت القنوات التلفزيونية (وعلى رأسها الـ«أل بي سي» و«الجديد») في استقطاب الكثير من المشاركين الجدد (كما سنرى في الفصل الثالث). هؤلاء عبّروا عن سخطهم ومطالبهم على الهواء مباشرةً في ما يشبه «الهايد بارك» المفتوح. أظهرت تلك المداخلات أن الكثير من المتظاهرين نزلوا إلى الشارع «لأن المظاهرة مش بس كرمال الزبالة، بس كرمال كل شي»، وبيّنت أيضاً أن المطالب تراوحت بين «نرفع الزبالة من الطرق (فقط)» ومطالب البطالة والعمل ونقص الخدمات العامة (Kreichati 2015).

ولكن الشهادات كانت أشبه بـ«فضفضة» شخصية عفوية وعاطفية، تعبيراً عن استياء وغضب تجاه «الزعماء يلي لازم يفلّوا ويحلّوا عنا». بقيت المطالب فردية ومشتتة ومبسّطة إلى حدّ كبير، وأرست خطاباً فضفاضاً تجاه عجز الدولة والفساد. تحاجج كريشاتي، استناداً إلى نظرية لاكلاو عن الدلالات الفارغة /empty signifiers (Laclau 1996) أن الكثير من الشعارات التي أطلقها المشاركون بقيت فارغة، أي أنّه لم تُنسب إلى هذه الشعارات معانٍ محددة (Kreichati 2015)؛ لم تقم «مجموعات الحراك» بتأطيرها، ترجمتها سياسياً أو توضيح معانيها. هكذا نزل المشاركون الجدد إلى الشارع، هتفوا، تحدث بعضهم إلى الإعلام وعادوا إلى بيوتهم. فيما كان يجتمع الناشطون يومياً ضمن مجموعاتهم أو في «التنسيقية» لتحديد خطاب «الحراك» ومطالبه. ولكن، على أي أساس كان يتم ذلك في غياب الهيكلية؟

«هناك أمر لم ينتبه الناس إليه. كانوا ينزّلون («طلعت ريحتكم») الناس لتكون التظاهرة حاشدةً. أما هم فكانوا يشتغلون وراء كل ذلك. الناس كانوا يطالبون بشيء، وهم كانوا يفعلون شيئاً مختلفاً كلياً، كأنهم كانوا منفصلين» (متطوعة في «طلعت ريحتكم»).

«عندما كثرت المطالب والشعارات، شعرنا أنّه يجب علينا أن نحدّد المطالب، والحلول وماذا نريد. فقررنا أن نركّز على مسألة الزبالة فلا نشتّت المطالب. وأن نعتبر أنها المعركة الأساسية، المحرك الأساسي» (عضو في «طلعت ريحتكم»).

الـ«نحن» هنا تعني تحديداً الطبقات الوسطى. «نحن» متناسقة مع تعريف «طلعت ريحتكم» لهويتها الطبقية والاجتماعية: «تلاميذ الجامعات، الأساتذة، الناشطون، الموظفون، أصحاب الشركات، الفنانون.. وأولاد البيوت» (وفق بيان الحملة المذكور سابقاً)، ومنسجمة مع خلفية الناشطين الطبقية والاجتماعية. معظم الأعضاء المؤثرين في المجموعات، أي أعضاء اللجان الأساسية الذين يفرضون الأولويات وشكل التحركات، يعملون في منظمات غير حكومية أو لحسابهم الخاص، وبالتالي يتمتعون بمرونة الوقت[٢٢]. لديهم القدرة على حضور اجتماعات شبه يومية لساعات طويلة، إن كان في مجموعاتهم أو داخل «التنسيقية».

«سمح لي أن أحضر اجتماعات اللجنة الأساسية بعد الكثير من الجدال والأخذ والرد. لكن لاحقاً لم أعد قادراً على الحضور لأنني وجدت وظيفة وكان دوامي يمتد لعشر ساعات يومياً. في حين كانت معظم الاجتماعات تتمّ في النهار. بشكل عام، الذين كانوا يحضرون الاجتماعات، كانوا نوعاً ما مرتاحين مادياً ويتحكمون بوقتهم» (متطوّع في «طلعت ريحتكم»).

٢٢ تميّزت «طلعت ريحتكم» مثلاً بخلفية أعضائها التي ضمّت بشكل أساسي ناشطين شباب من طبقات وسطى متعلمة، لديهم تجارب في منظمات غير حكومية، الإعلام، الإخراج، السينما، البرمجة الالكترونية والتسويق (حلبي ٢٠١٥).

«اجتماعات التنسيقية كانت تعقد بين الثانية عشر ظهراً والسابعة مساءً. وكانت أكثرية الحضور من أشخاص لا يعملون أو يعملون لحسابهم، ولذلك لم أكن قادرة على المشاركة في هذه الاجتماعات» (عضوة في «الشعب يريد»).

خلق ذلك تباعداً ليس بين الناشطين والمشاركين من أحياء شعبية فحسب (كما سنناقش لاحقاً)، ولكن أحياناً بين أعضاء اللجنة الأساسية والمتطوعين. أخبرني مازن، وهو متطوّع في «طلعت ريحتكم»، عن موقف حصل معه خلال اقتحام مبنى وزارة البيئة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. «حضرة العميد، نحن جميعاً طلاب جامعيون هنا»، قالها عضو في «طلعت ريحتكم» أثناء التفاوض مع قائد شرطة بيروت العميد محمد الأيوبي لعدم استخدام العنف ضدهم. رد حينها مازن على رفيقه باحتقان: «لا حضرة العميد لسنا جميعاً طلاباً جامعيين هنا، أنا شخصياً كهربائي سيارات».

سمحت التعبئة المفتوحة، كما القيادة شبه المقفلة لـ«الحراك»، بإسقاط المطالب وفقاً لمصالح الناشطين وأولوياتهم الطبقية والاجتماعية، وتجاربهم المهنية والسياسية أو انحيازاتهم الأيديولوجية. وعلى الرغم من تماهي العديد من المشاركين مع شعار «طلعت ريحتكم» المُعادي للطبقة الحاكمة في البداية (وبالتالي، حصول «مواءمة إطار» مؤقت)، تزعزع الإطار المُهيمن سريعاً مع ظهور الحاجة إلى تحديد الأجندة السياسية. فبقيت مصالح المشاركين، وقيمهم وانحيازاتهم – المتناقضة أصلاً – متباعدة إلى حد كبير مع المطالب والشعارات والأنشطة التي وضعتها المجموعات (كما سنناقش لاحقاً).

«الذين كانوا أعضاءً في التنسيقية هم ناشطون، ومعظمهم من الطبقات الوسطى، ضمناً أنا و«الشعب يريد». هذه خلفية الأشخاص الذين كانوا يأخذون القرارات. البعض منهم كان يدّعي أنه «يعرف ماذا يريد الناس» والبعض الآخر كان يقول «ليس مهماً ماذا يريدون». كنت أساجلهم وأقول لهم إننا لا نعرف ماذا يريدون، فلنسأل أنفسنا كيف نستطيع فعلاً فهم ماذا يريدون؟ الأكيد أننا لم نتقدّم ولا مرّة في هذا المكان. فعلياً كانت هناك إسقاطات لشعارات ليبرالية أو يسارية. لم تسمح «التنسيقية» للأسف بوجود نقاشات جدّية، كالتفكير، كحركة، مع من يجب أن نتحالف وأي طبقات يجب أن نستهدف» (عضوة في «الشعب يريد»).

هكذا، تم التعويض عن التحيّزات السياسية بخطاب شعبويّ عاطفي. دافع لاكلاو نظرياً عن «الشعبوية كوسيلة لبناء السياسة». وفقًا للباحث، فإن القدرة على صياغة مطالب غير متجانسة ومتناقضة، وتقديمها ككلّ موحّد إلى نظام قائم معيّن، يساعد على تشكيل الهويات الجماعية (Laclau 2005)، أي «مواءمة الإطار». في «الحراك»، سمح تحديد الخصم المشترك، «حكم الأزعر» و«الزعماء»، بنشوء خطاب شعبوي عابر للتناقضات الطبقية، السياسية والاجتماعية[٢٣]. إلا أنّ التوجه إلى المواطنين بلغة عاطفية فضفاضة حال، في المقابل، دون تشكيل حركة سياسية واضحة الأهداف، وتحديداً بعد تظاهرة ٢٩ آب/أغسطس، حين أصبحت مجموعات «الحراك» مطالبة بتحديد مطالبها وأولوياتها.

«كان هناك توجهٌ سائدٌ لعدم طرح مسائل خلافية لكي نكسب الرأي العام. مثلاً، نريد انتخابات، لكن يجب ألّا نحدّد القانون الانتخابي، لكي لا نخسر الرأي العام» (عضو مستقل في «التنسيقية»).

وحين صيغت مطالب محددة، اتسمّت بلغة علمية وتقنية صرفة، واقتصرت على اقتراح حلول بيئية مختلفة لمشكلة النفايات. تبيّن كريشاتي أن نموذج الخبراء كان سائداً في انتاج المعرفة المناصرة لـ«الحراك»، وكان بعيداً عن مزاج الاحتجاجات المعيشية. «في سعيه إلى معالجة القضايا البيئية في لبنان، بقي نموذج إنتاج المعرفة التقنية جزءاً لا يتجزأ من النظام الذي كان يسعى إلى مواجهته» (Kreichati 2016). لم تدخل مواقف «التنسيقية»، عموماً، في الإشكاليات السياسية وصراع المصالح ذات الصلة بمشكلة النفايات. وحين تخطّت بيانات «التنسيقية»، جزئياً، الجانب «التقني» أو العموميّات، وأخذت شكلاً سياسياً أو أيديولوجياً، جاء ذلك بشكل عشوائي ونتيجة عوامل بحت ظرفية.

فعلى الرغم من تكرار المطالب نفسها في معظم البيانات[٢٤]، إلا أنّ نبرة البيان كانت تختلف أحياناً باختلاف الجهة التي صاغته. لكنّ التبدلات في المواقف السياسية أو في سقف الخطاب لم تأتِ بالضرورة نتيجة تغييرٍ في الاستراتيجية أو الرؤية السياسيتين، بل أحياناً كانت متعلّقة بديناميات داخلية بين الأفراد والمجموعات، أو ببساطة نتيجة «المصادفات». على سبيل المثال، تبنّت «التنسيقية» بيان «الشعب يريد» في ١٦ أيلول/سبتمبر بشكل غير متوقّع. تميّز بيان ١٦ أيلول/سبتمبر بنبرته «اليسارية»، إلى درجة اختتامه بعبارة «القوة والسلطة والثروة للشعب»، بينما تمت إزالة عبارة «العدالة الاجتماعية»، بضغط من «طلعت ريحتكم»، من بيان «التنسيقية» الأول.

«فوجئنا حين تبنّت «التنسيقية» (بشكل خاص «طلعت ريحتكم») البيان. أعتقد أن مجموعة عوامل ظرفية ساهمت في ذلك: منها رفضهم لاقتراحاتنا السابقة، اعتقال نضال أيوب (عضوة في «الشعب يريد»)، وأيضاً تحت ضغط الوقت» (عضوة في «الشعب يريد»).

---

٢٣ ناقش الكاتب الصحفي خالد صاغية الخطاب الشعبوي الذي استخدمه «الحراك» في مداخلة بعنوان «الحراك المدني في مواجهة حكم الأزعر»، نظمتها «أشكال ألوان» في إطار منتدى «أشغال داخلية ٧" في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٢٤ المطالب الأساسية التي صدرت عن «تنسيقية الحراك»: ١) الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين ووقف حملات الاعتقال التعسفي؛ ٢) استقالة وزير البيئة محمد المشنوق ومحاسبة (أو استقالة) وزير الداخلية نهاد المشنوق؛ ٣) إيجاد حل بيئي ومستدام لأزمة النفايات؛ ٤) إجراء انتخابات نيابية عاجلة.

كان لمختلف وسائل الإعلام، المرئية والمكتوبة، حتّى التي دعمت «الحراك»، دورها في تمييع مطالبه. ففرضت حدوداً على فعل التظاهر (تمثّلت ربما بـ«إتيكيت التظاهر»[٢٥])، غربلت المتظاهرين بين «حضاريين وغير حضاريين»، واتهمت بعض الفئات الشعبية المشاركة بـ«الشغب» و«الاندساس». كذلك، ساهمت باحتواء مطالب المتظاهرين وإفراغها من معناها بوصف التظاهرات، مثلاً، بـ«العرس أو المهرجان الوطني» (خصوصاً في تظاهرة ٢٩ آب/أغسطس). انقلبت وسائل الإعلام التي كانت داعمة لـ«الحراك» في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وتبنّت خطاب السلطة بتشويه صورة المتظاهرين واتهامهم بالتعدّي على الأملاك العامة والخاصة والتهويل بخسائر «سوليدير» وفندق «لوغراي» في وسط المدينة (Nayel and Moghnieh 2015).

لذلك، فإن التعويل على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في عملية الاستقطاب («التعبئة المفتوحة») قد يساهم في امتصاص خطاب الحركة وتمييعه، خصوصاً إذا كان في طور التبلور. في حالة «الحراك»، بيّن هذا التعويل ضعفه وعدم استمراريته مع تبدّل الأجندات الإعلامية، تحديداً بعد ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

من هنا، وإن ساهم شعار «طلعت ريحتكم» الشعبويّ (بمعنى لاكلاو) باستقطاب العديد من المشاركين الجدد عبر تحديد خصم مشترك، فهو لم يستطع الصمود كإطار مهيمن في «الحراك». أظهر هشاشته في الوسيلة («التعبئة المفتوحة») وفي المضمون (تحديد المطالب والأهداف). كما فاقمت عملية إسقاط المطالب – وفقاً لمصالح الناشطين، تجاربهم أو انحيازاتهم الأيديولوجية – من تشرذم «الحراك». أما استراتيجية التعويض عن غياب الرؤية السياسية بـ«الفلاشات الإعلامية»، أي التحركات التي يُفترض أن تجذب الإعلام ليجذب بدوره «الجمهور»، فأظهرت عجزها عن استقطاب «الشعوب»، وانتزاع انتصارات لها.

الاحتجاج الاستعراضي وانتصاراته «الرمزية»

> «كان في داخلي غضب كبير، شعرت أنني ’آكل نفسي‘ كل يوم. هناك غضب داخلي لا يخرج. لا أستطيع أن أصرخ كبقية المتظاهرين. عندما وضعت السلطة الجدار وبدأ الناس يرسمون على الحيطان، كنت أتساءل: أذهب أم لا؟ أرسم أم لا؟ كنت أتابع التلفزيون وسمعت رسامين يتكلمون. أحدهم قال: «كل واحد يعبّر عن غضبه ومطالبه على طريقته. أثّر بي كثيراً. رسمت أمام باب ساحة النجمة وجهاً يصرخ» (ماري، متظاهرة من برج حمود).

عبّرت ماري، كما آخرون، عما أسميته لاحقاً بـ«طاقة التظاهر»، والتي لم أعِ أهميتها عندما كتبت فرضيات البحث. «تلك الطاقة»، التي أشار إليها كثيرون بأشكال مختلفة، كانت مفصلية في نزولهم إلى الشارع للمرة الأولى. رسمت ماري وجهاً يصرخ غضباً، سخِر على رافعي من بطش القوى الأمنية في غرافيتي «منكم، لكم وعليكم»، بينما حدّدت جنى طرابلسي معركة الشارع في رسومات «لكم.. ولنا..». غنّت فرقة الراحل الكبير شعار «كلن يعني كلن»[٢٦]، كما «نحنا والزبل جيران» للراس وبو ناصر الطفّار[٢٧].

لا شكّ في أن «سياسة الصدفة» خلقت طاقة أمل ومواجهة عجزت عن صنعها التنظيمات التقليدية، من أحزاب ونقابات عمالية، لأسباب بنيوية وسياسية. تملك تلك «السياسة» القدرة على تعبئة الشارع بأشكال غير متوقعة. في حالة «الحراك»، استغّلت فرصةً سياسية، جذبت الإعلام، استقطبت مشاركين جدداً، وأبدعت في أشكال تحركاتها. أربكت تلك السياسة السلطة، ولو مؤقتاً. فالقدرة على حشد فئات من جميع الطوائف والمناطق والطبقات، بداية التشبيك في ما بينها، واحتلال الساحات العامة لأيام، وتحديداً في منطقة «سوليدير» في وسط بيروت، أقلق السلطة. بدا ارتباكها واضحاً في تصريحات المسؤولين المتناقضة وقمعها للتظاهرات (ونسا و فرنجية ٢٠١٥).

ظهرت القدرة على الحشد الشعبي، تحت شعار «طلعت ريحتكم»، من ٢٢ إلى ٢٩ آب/أغسطس حيث شهدت ساحة الشهداء تظاهرات حاشدة ومواجهات عنيفة مع القوى الأمنية. كما تمكّنت بعض المجموعات، وفي مقدّمتها «الشعب يريد»، من تفكيك خطاب السلطة والرد عليه بشكل مباشر. فصارت «أخبار الساحة»[٢٨] تغطّي تطوّرات «الحراك» و«النشرة اليومية» ترد على تصريحات القوى السياسية وتفنّدها بشكل منهجي وساخر. واعتُبرت «سوق أبو رخوصة» الرد الأكثر شعبيةً على تصريح رئيس جمعية تجار بيروت نقولا الشماس الذي حذّر من تحوّل وسط بيروت (الراقي) إلى «أبو رخوصة»[٢٩]. أقيمت السوق في ساحة رياض الصلح في ١٩ أيلول/سبتمبر لمواجهة تصريح شماس واسترجاع وسط المدينة كمكان عام لجميع الطبقات (الشوفي بـ ٢٠١٥). إلى جانب «سوق أبو رخوصة»، قامت حملة «بدنا نحاسب» بتحرير الكورنيش البحري الممتد من عين المريسة حتى الرملة البيضاء من عدادات الـ«بارك ميتر»، وفرضت على محافظ بيروت وقف تركيب عدّادات وقوف السيارات في المكان (مهدي وفرفور ٢٠١٥).

لكن بعد تظاهرة ٢٩ آب/أغسطس، ونتيجة عدم قدرة «الحملات» على صياغة روابط متينة مع المشاركين الجدد، وعجزها عن بلورة خطاب سياسي واضح ومتناسق، تراجع عدد المشاركين وأصبحت التحركات، ومن ضمنها الانتصارات، «رمزية».

> «النشاطات كانت بشكل عام لحظوية. «وين فيكي تضربي بتضربي»، وهو ما أنتج أشياءاً جيدة. لكن كان ينقصنا تكتيكات مستقلة من نظرة بعيدة الأمد. أحياناً كنت تشعرين أنّ العمل السياسي أقرب للصدفة» (عضوة في «الشعب يريد»).

---

٢٥ خصصت قناة الـMTV اللبنانية فقرة من برامجها اليومية لمناقشة «إتيكيت التظاهر»، أي توعية المتظاهرين حول أصول التظاهر.

26 https://www.youtube.com/watch?v=u3StogLz_ZU

27 https://www.youtube.com/watch?v=uTdlfAkwpJ0

28 https://www.facebook.com/akhbaralsaha/

29 https://www.youtube.com/watch?v=Ub2nZ1JZ0ko

لا شك أن سياسة «وين فيكي تضربي بتضربي» (أو «السياسة بالصدفة») نجحت أحياناً، لكنّها أخفقت في أكثر الأحيان. كانت غالباً تحدّد التحركات بشكل اعتباطي وعفويّ. مثلاً حين هدّدت «طلعت ريحتكم» الحكومة بالتصعيد خلال ٧٢ ساعة إن لم تنفّذ مطالبها (الشوفي ٢٠١٥ ت)، لم يكن للمجموعة أي فكرة عمّا هدّدت به. قرّرت مجموعة ناشطين قبل ليلة من انتهاء مدّة الإنذار، في سهرة عند صديق، أن عليهم القيام بتحرك ما غداً. فاقترح أحدهم اقتحام وزارة البيئة، وأيد الباقون الفكرة. أبلغوا عدداً من الصحافيين في الليلة نفسها، وقبل نصف ساعة من التحرك أبلغوا المتطوعين. كان الأخير عفوياً لدرجة «أنّنا لم نكن نعلم ما إذا كان الوزير في الداخل، وما هو شكل المكاتب»، وفق عضو في «طلعت ريحتكم».

في كلتا الحملتين الرئيسيتين، اعتمد الناشطون الاحتجاج «الرمزي» نفسه، وهو استعراضي في سعيه إلى جذب الإعلام: رمي النفايات أمام منازل المسؤولين («طلعت ريحتكم») أو الوقفات الخجولة أمام مبنى التفتيش المركزي («بدنا نحاسب»). هدفت معظم التحركات إلى جذب الإعلام أكثر منها إلى الفعالية السياسية. حتى أن بعض الإعلاميين علموا بالعديد من التحركات قبل أعضاء المجموعات (مثل اقتحام وزارة البيئة في ١ أيلول/سبتمبر).

> «كنّا نحاول تعبئة الشارع من خلال «فلاشات إعلامية» وتحركات مباشرة، تمهيداً للتظاهرات المركزية. لكنّنا لم ننجح فعلياً في الاستقطاب» (قيادي في «بدنا نحاسب»).

يسعى هذا النوع من الاحتجاج إلى التعبير عن المطالب أو الأفكار، لا الضغط (أو محاولة الضغط) لانتزاعها. فيصبح احتلال ساحة البرلمان، والساحات العامة عموماً، هدفاً بحدّ ذاته[30]. بدا ذلك مثلاً في أجوبة العديد من الناشطين والمشاركين في تظاهرة ٨ تشرين الأول/أكتوبر، رداً على أسئلة مراسلي «الجديد» و«أل بي سي» عن أسباب نزولهم إلى الشارع: «بدنا نفوت على الساحة (البرلمان) لجوا». لا أحد يملك جواباً واضحاً عمّا بعد «احتلال الساحة».

> «حسناً، تحمّسنا واندفعنا، مشكلتي عندما لا نتوقف ونسأل أنفسنا ماذا نفعل اليوم؟ «الحراك» كان لحظة حقيقية، لكن لم نعرف كيف نراكم عليها، كان هناك ضياع كبير. في مرحلة معينة لم يكن المسؤولون عن «الحراك» يعرفون ما الذي يريدون فعله. التحركات لم تكن نتيجة استراتيجية سياسية واضحة. فقط لأننا لم نكن نعرف ماذا نفعل» (عضو في شباب ٢٢ آب).

تضمّنت «رمزية» التحركات أيضاً نشاطات لجمع النفايات (نظّمتها حملة «طلعت ريحتكم» وقبلها «فرح العطاء»). سعت بشكل أساسي إلى تبييض صورة «الناشطين» والتأكيد على حسن نواياهم في وقت ساد الحديث فيه عن إعادة فتح مطمر الناعمة، واستحداث مطامر أخرى وعودة شركة «سوكلين»، والتعاقد مع شركات أخرى لضمان تقاسم الحصص بين جميع الأفرقاء. وصلت «رمزية التحركات» إلى مكان متقدم أكثر، حيث أصبحت عبارات مثل «العصيان المدني» و«الإضراب العام»، وهي من الأدوات لتعطيل مراكمة الأرباح وتهديد السلطة، «رمزيةً» أيضاً، ومفرغة من معانيها. فتحوّل «الإضراب» للتعبير عن المشاركة فيه عبر ارتداء قميص أبيض أو وضع شريطة بيضاء (الشوفي ٢٠١٥ أ)، واقتصر «العصيان المدني» على إقفال جزئي للطرق (زعيتر ٢٠١٦).

ليست التحركات وحدها «رمزيةً» في هذا النوع من السياسة، بل أحياناً الانتصارات أيضاً. «كنّا نبحث عن انتصار بأي ثمن، حتى لو كان رمزياً»، يقول عضو في «طلعت ريحتكم». يشمل ذلك مفاوضة عدد من ناشطي «طلعت ريحتكم» موفد وزير الداخلية نهاد المشنوق على توقيع استقالة الوزير صورياً، أو وضع الأصفاد في يدي مروان معلوف (الناشط في الحملة) شكلياً أيضاً. وقد صوّر مخبرٌ المحادثة التي دارت بين معلوف والعميد الأيوبي خلال التفاوض لإخراج مقتحمي وزارة البيئة من مبنى الوزارة، حيث يطلب منه «كلبجته» أكثر من عشر مرّات في الشريط، لكي لا يظهر في الإعلام أنّه تنازل وخرج من المبنى بكامل إرادته[31].

في هذا السياق، أحاجج بأن «رمزية» التحركات تعني عدم القدرة على الضغط، والاستعاضة عنه بالاحتجاج الاستعراضي أو «الفلاشات الإعلامية»، فتصبح الإنجازات «رمزيةً» أيضاً. إلا أن عجز «السياسة بالصدفة» عن ممارسة الضغط لا يعني بالضرورة أن التنظيمات التقليدية قادرة عليه.

> «اليسار (النقابات والأحزاب) أعطى كل ما لديه في «الحراك»، لكن في الوقت نفسه نزِل (إلى الشارع) ومعه أزماته. لذلك لم يستطع أنّ يشكّل حاضنة مسهّلة على مستوى التنظيم. نتيجة هذا الفراغ كنتِ ترين أنّ كلّ طرف كان يشتغل لوحده. وحتّى المستقلّون من رموز هيئة التنسيق النقابية، نزلوا على مستوى فردي» (قيادي في «التيار النقابي المستقل»).

---

٣٠ انتقد الكاتب والباحث الأكاديمي فواز طرابلسي مسألة تمجيد استعادة الساحات والفضاء العام خلال ندوة بعنوان «إعادة التفكير في دور اليسار» في الجامعة الأميركية في بيروت، ضمن سلسلة ندوات «الحراك في تقاطعيته»: «التواجد في ساحة عامة، ومحاولة الوصول إليها هو حق شرعي، ولكن التواجد في ساحة عامة، من أجل أن نحقق أي هدف؟».

31 https://www.youtube.com/watch?v=sUCG-v-0-rw

تفترض النقابات العمّالية والأحزاب اليسارية (المستقلّة) بنى اقتصادية لم تعد موجودة بسبب تربيع البنى الاقتصادية، أي تغيير أنماط عملية تراكم الأرباح (Harvey 2005). بمعنى أن الاستغلال، والصراعات الناتجة عنه، قد تخطّى أماكن العمل ليطال تسليع سبل العيش (Dyer-Witheford 2002). زعزعت تلك التغيّرات الاقتصادية–السياسية، ومن ضمنها التوجه نحو لانظامية العمل، القدرة على تنظيم العمّال في أماكن عملهم. من هنا، لم يأتِ تدجين التنظيمات التقليدية، أي السيطرة عليها من أحزاب السلطة، من عوامل ذاتية وسياسية فحسب، بل بنيوية أيضاً. في لبنان، فشلت التنظيمات النقابية في تشكيل حركة نقابية، ليس بسبب تدجين الاتحاد العمالي العام فحسب، بل أيضاً بسبب «تربيع مطالب «الحراكات» العمالية والنقابية.

> «إن طبيعة المطلب مرتبطة بموقع صاحبه في المنظومة الزبائنية الريعية، وليس بالضرورة بالقوة التفاوضية أو إنتاجية العمل، كما أن تحقيق هذا المطلب يعزز هذه المنظومة الريعية عبر توسيع قاعدة المستفيدين منه وليس عبر تحدّيه أو كسر نمطه وعملية تراكمه» (عبدو، فخري و قبيسي ٢٠١٦).

من هنا، ساهمت عدم قدرة التنظيمات التقليدية على الاندماج في حركة اجتماعية أوسع تستهدف تراكم الأرباح خارج أماكن العمل (Chang 2012) في جعل «الاحتجاج الرمزي» بديلاً عن الضغط على الطبقة الحاكمة من خلال تهديد مسارات مراكمة أرباحها. في «الحراك»، تمحورت مطالب المتظاهرين حول «الاستغلال» خارج أماكن العمل، أي تسليع سبل العيش: بيئة نظيفة، المياه والكهرباء والسكن، إلخ. لكنّهم لم يتمكنوا من تهديد الريوع المتأتية من تسليع النفايات والمياه والكهرباء والسكن: من جهة، نتيجة فشل التنظيمات التقليدية في حمل مثل تلك المطالب؛ ومن جهة أخرى بسبب هيمنة «السياسة بالصدفة» على المواجهات البديلة الممكنة.

هكذا، وإن ساعد الاحتجاج الاستعراضي على خلق طاقة تظاهر دفعت بالكثيرين إلى الاحتجاج على أحزابهم وزعمائهم، إلا أنّها ساهمت أيضاً في تراجعهم حين اكتشفوا أن «الحراك» لم يتخطَّ ما هو «رمزي» لينتزع انتصارات «حقيقية». عجز «السياسة بالصدفة» عن تحسين شروط عيشهم جعل الكثيرين منهم ينسحبون إلى بيوتهم، أو يعودون إلى «طوائفهم».


مروان طحطح

٣. «شعوب الحراك» احتجت.. ولم تتحرر

«الحراك مثل الحرب كلٌّ واحد دخله لأسبابه الخاصة وبأجندته الخاصة ومطالبه الخاصة»، بكلمات مقتضبة أجابني عباس، المقاتل السابق في «حركة أمل» من الخندق الغميق، حين سألته عن سبب انضمامه إلى «الحراك». تفاوتت دوافع مشاركة المتظاهرين الجدد وانسحابهم، وأخذت أبعاداً طبقية، مناطقية وطائفية. هذا ما دفعني إلى استخدام تعبير «الشعوب» (بصيغة الجمع)، بدلاً من «الشعب»، للإشارة إلى المتظاهرين الجدد. هؤلاء احتجوا على زعمائهم وأحزابهم الطائفية في آب/أغسطس ٢٠١٥، لكنهم لم يتحرروا بالضرورة من روابطهم بهم. نزلوا إلى الشارع، هتفوا ضدهم، طالبوا برحيلهم، ولكنّهم سرعان ما عادوا إليهم.

في هذا الفصل، أسعى إلى تحليل أسباب مشاركة آلاف المتظاهرين الجدد في «الحراك» وانسحابهم، ومدى تأثير «السياسة بالصدفة»، التي استعرضتها في الفصل السابق، على قرار «شعوب الحراك» بالنزول إلى الشارع أو العودة إلى بيوتهم.

فرصة سياسية بحجة النفايات

«لم تعد الأولوية للمحاصصة أو لتقاسم السلطة، بل أصبحت لمطالب المواطنين وفي مقدمتها مسألة النفايات» («بيان التنسيقية»، ١ أيلول/سبتمبر). تدحض المقابلات الميدانية مع مشاركين جدد (وغير مشاركين) من مختلف الطبقات والمناطق والطوائف هذا البيان. فلا المواطنون كانوا فئة متجانسة في تطلعاتها وهواجسها، ولا مطالبهم كانت مشتركة. ذكرت سابقاً أن التعبئة المفتوحة والقيادة شبه المقفلة لـ«الحراك» أدّتا إلى إسقاط الأولويات وفقاً لمصالح الناشطين وأولوياتهم الطبقية والاجتماعية، وتجاربهم المهنية والسياسية أو انحيازاتهم الأيديولوجية. بمعنى آخر، لم تتبلور الأولويات من تطلّعات المشاركين ومطالبهم. إذاً من هم هؤلاء المشاركون؟ وما كانت مطالبهم وأولوياتهم؟

أظهرت المقابلات الميدانية أن هواجس المشاركين من الفئات الميسورة ركّزت عموماً على إزالة النفايات من الطرق، بينما بدا أن سخَط معظم من التقيتهم من فئات وسطى وفقيرة[٣٢] قد تخطى مشكلة النفايات. الاستثناء الوحيد لهذا الاتجاه بدا مع مشاركَين من الشيّاح ومن الطريق الجديدة قالا إنهما قد تسمّما، وأسرهما، جرّاء تلوّث الهواء. يتوافق الاستنتاج مع بحث كريشاتي التي أشارت فيه إلى أن احتجاجات المتظاهرين، في غالبيتها، لم تتمحور حول أزمة النفايات، بل طغى عليها الاحتجاج على غياب أو نقص الخدمات العامة، البطالة وهشاشة العمل (Kreichati 2015).

وبين «نزلت لأسباب بحت بيئية، الزبالة كانت تطمرنا، لا تستطعين المشي ولا التنفس» (كارلا، أستاذة جامعية، برمانا) و«نزلت أطالب بشغل، كهرباء ومياه وهواء نظيف» (باسم، عاطل عن العمل، الشيّاح)، وصل تفاوت الأولويات إلى حدّ التناقض. فأوضحت نوال، مثلاً، وهي سيدة من عائلة ميسورة تقطن في الروشة، سبب مشاركتها بانزعاجها من زحمة السير التي تُسبّبها شاحنات «سوكلين» وهي تزيل النفايات من الطرق. وبالتالي، لا تطالب بوقف التعاقد مع الشركة ومحاسبتها قضائياً:

> «لم نتضايق أبداً من الزبالة في منطقة الروشة. «سوكلين» واصلت عملها. المشكلة كانت أخف وطأة بكثير هنا، بالمقارنة مع مناطق أخرى. ليس لدي مشكلة مع «سوكلين»، فهي تنظّف المنطقة. مشكلتي معها أنها تتسبب بزحمة سير عندما ترفع الزبالة».

إلى جانب النقص في الخدمات العامة من كهرباء ومياه، ركّز العديد من المشاركين على قضية قانون الإيجارات الجديد الذي يستهدف الأسر منخفضة أو متوسطة الدخل، ويهدّدها بإخلاء بيوتها في أحياء مختلفة من بيروت.

> «نحن كأهل الخندق، لدينا علاقة خاصة مع وسط بيروت. سوليدير هي أملاك مغتصبة. نشعر أنّ سوليدير «عم تطلع علينا». يريدون تهجيرنا من البيوت التي تربّينا وعشنا فيها» (علي، عامل لحسابه الخاص، الخندق الغميق).

على الرغم من تعدّد الأولويات والأجندات، إلا أن الغالبية شاركت لأنها اعتبرت أن «أزمة النفايات» شكلت فرصةً سياسية لفرض مطالبها، أو أقله التعبير عنها. بالنسبة إليهم، أظهرت «الأزمة» ضعف الطبقة الحاكمة نتيجة صراع داخلي في ما بينها[٣٣]. خلافاً لتظاهرات المجتمع المدني السابقة، لمس هؤلاء انقسامات داخل السلطة[٣٤] من خلال تصريحات المسؤولين المتردّدة والمتضاربة واستشراس القوى الأمنية وقمعها غير المسبوق للتظاهرات. اعتبر البعض أن العنف كان مؤشراً على جديّة الاحتجاجات وخوف السلطة.

---

٣٢ استندت الخلفية الطبقية للمشاركين على منطقة السكن، المدخول الشهري، الخلفية المهنية وشبكة الأمان الاجتماعي.

٣٣ «الانقسامات بين النخبة» هي إحدى مؤشرات «الفرص السياسية» التي يمكن أن تساهم في اندلاع تظاهرات أو سياسات النزاع (Meyer 2004, 132).

٣٤ كانت لقيادة الحزب التقدمي الاشتراكي مصلحة بإغلاق مطمر الناعمة بهدف التفاوض مع شركة سوكلين على «عائدات» أفضل (وهبة ٢٠١٥).

«كنت أشاهد التلفزيون، رأيت الناس يُضربون. فقررت أن أنزل لأتظاهر معهم. كنت «مخنوقاً» ومحتاجاً لأن أخرج شيئاً ما في داخلي، «فش خلقي». كنت بحاجة للصراخ. العنف حمّسني لأنزل، شعرت أنّ أمراً حقيقياً يحصل، لكن نزلت لأنني كنت «مخنوقاً» أصلاً» (عدنان، بائع متجوّل، الشياح).

«شعرت أنّ تظاهرة ١٩ آب/أغسطس أخافت النظام. فاعتداؤهم بالضرب على مجموعة لا يتعدى عددها الثلاثين شخصاً يدّل على شعورهم بأنّ أمراً ما يهدّدهم» (ماري، طالبة، برج حمود).

«الأحزاب أنزلت شبيحتها لأنّها خافت على مصالحها في وسط بيروت. كذلك، ما أخاف الأحزاب أن جمهورها بدأ ينزل ضدّها» (محمد، موظف، الخندق الغميق).

«السلطة كانت خائفة، كانت تقمع متظاهرين عزّل» (عفاف، موظفة، سليم سلام).

تنسجم نتائج البحث مع نظرية «الحركات العاطفية الحديثة» التي تعتبر أن «أحداث العنف العشوائي وغير المفهوم» التي تتم تغطيتها إعلامياً تؤدي دوراً في جذب المتظاهرين الجدد (Verhulst and Walgrave 2006, 275) . لا شكّ في أن القمع الذي حصل في ١٩ آب/أغسطس دفع بالعديد من المتظاهرين الجدد إلى المشاركة في التظاهرات اللاحقة. شكّلت النفايات، بالنسبة إلى البعض، فرصةً سياسيةً للتعبير عن مظالم أوسع.

«كان يجب أنّ يرّكزوا على مطلب واحد جامع، لكن أبعد من الزبالة لأنّ الزبالة عندما أزيلت من الطرق لم تعد تحرّك الناس. الزبالة كانت الشرارة، لكن كان يجب أن «يفتحوا على» موضوع الكهرباء والمياه لأنّه يطال الجميع» (موسى، عامل لحسابه الخاص، الرويس).

وفي حين اختلفت الدوافع البنيوية للمشاركة، فإنّ البعض لم يشارك لأن قضية النفايات لم تستفزّه بشكل كافٍ. «ربما لو توسّعت التظاهرات ولم تنحصر المطالب بالزبالة.. لكنت شاركت». تتعالج سهى في مستوصف خاص قرب بيتها في كورنيش المزرعة، ولكن أكثر ما يقلقها هو الموت أمام باب المستشفى. «لو طالبوا بالطبابة والشيخوخة والمياه والكهرباء، لكنت بالتأكيد نزلت معهم. كنّا جميعاً مشينا معهم. هذه المطالب أهم من الزبالة»، تقول السيدة الستينية.

وإلى جانب تركّز الدوافع البنيوية للمشاركة عموماً حول غياب أو نقص الخدمات العامة، كان مثيراً للاهتمام تحدّث البعض عن تقلّص الخدمات الزبائنية التي تسهّل عادةً الحصول على تلك الخدمات عبر مؤسسات الدولة أو من خارجها (Cammett 2014). فتشير شهادتان من جيل ما بعد الحرب إلى فقدان الامتيازات الزبائنية التي كان يتمتع بها أهلهم، خصوصاً تلك المتعلقة بالحصول على وظيفة في القطاع العام.

«كان همي الأساسي أنّ أتوظّف في الدولة لأنّ لا أحد يتوظف فيها إلا إذا كانت لديه واسطة. هكذا توظّف أبي (بدعم من حركة أمل)، وأنا لست قادراً على أن أصبح مثله موظف دولة. كان أملي أن أتوظف من دون واسطة. هذا الأمر الشخصي الذي كان في داخلي عندما نزلت. لو أحزابنا كانت تساعدنا وتحمينا لما كنّا نزلنا بالتأكيد» (حسن، عاطل عن العمل، الخندق الغميق).

يتشارك يوسف، شاب عشريني من الطريق الجديدة، هواجس حسن. لم يؤيد والد يوسف خروج ابنه من «تيار المستقبل»، وانضمامه إلى «الحراك». كان يخشى أن يتسبّب ذلك بفقدانه وظيفته الإدارية في جامعة رفيق الحريري. «عنادك سيبقيني في المنزل بلا عمل»، قال ليوسف. لكن الأخير اعتبر أن من وظّف والده بالأمس غير قادر اليوم على تأمين وظيفة لائقة له: «شخصياً مش جاييني شي من التيار».

استعملت مراراً عبارة «لا نستفيد منهم بشيء» (أي الزعماء او الأحزاب الطائفية). البعض عبّر عن استيائه من تقلّص الخدمات والمساعدات وانحسارها ببعض الأشخاص والاستحقاقات.

«الخدمات محصورة بالأشخاص وبالتوقيت. الأكيد أنّ الذين وظّفوا من قبل أحزابهم، لم ينزلوا. البقية بمعظمهم نزلوا لأنّ المساعدات القليلة التي يحصلون عليها من هذه الجهة أو تلك، لم تعد تسكتهم» (موسى، عامل لحسابه الخاص، الرويس).

«الأحزاب تساعد الذين يخصّونها فقط، أي أناس معينين، وليس الجميع» (روي، موظف بنك، النقاش).

«كثيرون شاركوا من منطقتنا (برج البراجنة)»، يقولها ثمّ يستدرك ويطلب مني وقف التسجيل. يتابع سائق السرفيس حديثه بارتياح بعد الاستجابة لطلبه. «الخدمات تأتي لأشخاص معينين، وليس لنا. هناك غضب متراكم منذ زمن، لم يبدأ مع الزبالة. شباب الضاحية لا يؤيدون جميعاً «الحركة» و«الحزب». كثيرون أيّدوا «الحراك» «من عنّا». نزلنا ضدّ البطالة والمحسوبيات والتشبيح».

ترافقت أحياناً شهادات «مش جايينا منهم شي»، أي انحسار الخدمات والمساعدات الاجتماعية ضمن الشبكات الزبائنية القائمة، مع تعبير «نزلت على مسؤوليتي الخاصة». تعني العبارة الأخيرة أن مخالفة الحزبيين لأوامر أحزابهم – بعدم الانضمام إلى التظاهرات– تؤدي إلى رفع الغطاء عنهم في حال تم القبض عليهم. حال ذلك دون مشاركة البعض. على الرغم من استيائه من قيادات حركة أمل «الذين يحكمون المنطقة فعلياً، وهم مرتاحون مادياً ويأكلون الأخضر واليابس»، لم يشارك عباس في «الحراك». يستحضر العامل الذي يجمع قطع الحديد والخردة من الشوارع المحيطة بالخندق الغميق بداية التظاهرات: «صارت تأتي اتصالات. ممنوع النزول إلى التظاهرات. ومن يخالف الأوامر، يتحمّل مسؤولية قراره». وضع عباس كان أكثر حرجاً من غيره إذ لديه أحكام قضائية سابقة،

«يمكنهم نبشها» في حال خالف الأوامر. «كنت مقهوراً جداً عندما بدأت التظاهرات لأنّي كنت راغباً في المشاركة ولم أستطع»، يقولها بحسرة.

تُشير المعطيات الميدانية إلى تحوّل في نظام الزبائنية الطائفية، مع الأخذ في الاعتبار تعدد الشبكات الزبائنية الطائفية وخصوصيتها. لم تندثر بالضرورة، لكنّها متأزمة وتنتقل تدريجاً من تقديم الخدمات الاجتماعية نحو توفير الغطاء الأمني. تتقاطع هذه المعطيات الميدانية (الأوّلية) مع الفرضية التي طرحها فواز طرابلسي حول ما:

«إذا كان نظام المحسوبية (الزبائنية) في ظل هذه المركزية في الزعامة والسلطة قد تحوّل مع الحرب وما بعدها إلى نظام مافياوي يغلب فيه دور القوة والعنف، والتوازنات الناتجة من هذه وتلك، في إنتاج المصالح الاقتصادية أو الاستحواذ على الريوع، بديلاً عن مجرد التبادل بين خدمات ناجمة عن النفوذ السياسي من جهة، وتقديم الولاء السياسي من جهة أخرى» (طرابلسي ٢٠١٦).

تحتاج فرضية تزعزع الزبائنية «التقليدية»، وانتقالها إلى المافيوية مزيداً من البحث لإثباتها أو دحضها، لكن الأكيد أن «الحراك» أظهر تناقضاً بين الزعامات الطائفية و«جماهيرها» لم تستثمره المجموعات الناشطة خلال تعبئتها المفتوحة.

التعبئة المفتوحة.. وقنواتها الطائفية، المناطقية والطبقية

كان حسن جالساً في قهوة أبو الفضل، وهي ملتقى الكثير من العاطلين عن العمل في الخندق الغميق، يستمع مع أصدقائه إلى نشرة الأخبار المسائية: «شعرت أنهم يطالبون عنّا، ضربوا ونحن في أماكننا. فشعرنا بالذنب لأننا لم نكن معهم، ونزلنا»، عبّر الشاب العشريني. لكن، وإن تمت تعبئة حسن عبر مشاهد العنف التي بُثّت على الهواء مباشرةً، فهو لم ينضم وحده. شارك مع شباب الحي.

«نحن مجموعة شباب، نشارك في أي نشاط سويّة. إذا كان هناك مباراة كرة قدم أو ماراتون أو تظاهرة، ننزل سويّة. عندما تراكمت الزبالة وشاهدنا الشباب يعتصمون ويضربون، حمسنا بعضنا البعض ونزلنا. نظّمنا أنفسنا وأتينا بـ«دربكة» ونزلنا سويّة».

تطرّق العديد من الباحثين إلى الدور الذي تؤديه الشبكات الاجتماعية كقنوات للمشاركة بالاحتجاجات[٣٥]. «تشارك الناس في الاحتجاجات لأنه طُلب منهم ذلك أو لأنهم تشجعوا من قبل شخص تربطهم به علاقة شخصية» (Lim 2008, 961). في السياق اللبناني، تشمل الشبكات الاجتماعية الصلات العائلية والدينية والمناطقية والحزبية/الطائفية، وهي غالباً متداخلة.

---

٣٥ كروسلي وكرينسكي يقدمان مراجعة أدبية واسعة في هذا الخصوص (Krinsky and Crossley 2014).

تُظهر تفاصيل عملية استقطاب المتظاهرين الجدد في «الحراك» عدم دقة تأطيره كـ«حركة لاطائفية أو علمانية»، إذ يبدو أن الكثيرين شاركوا ضمن قنواتهم الطائفية والمناطقية. تبيّن محاولة تفكيك عبارة «شفت ناس متلي» (على التلفزيون)، التي ردّدها بعض المشاركين، أن هؤلاء «الناس» ليسوا إلا «الآخرين» المماثلين لهم. وكأن «شفت ناس متلي» طائفياً ومناطقياً وطبقياً مهّدت أو اشترطت نشوء «نحن» مشتركة. هكذا انضم عدنان، وهو شاب من بعلبك، يبيع أسطوانات أناشيد دينية وكربلائية على عربة في الشياح، إلى التظاهرات.

«عندما سمعت أحدهم على التلفزيون يقول «نحن من شباب الضاحية، انزلوا»، تحمّست كثيراً! كان هناك الكثيرون من جماعتنا (الشيعة)، شعرت أنّ الضاحية كلّها «تحت» (في رياض الصلح). تكلّمت مع شباب من الحيّ، ونزلنا سويّة» (عدنان، بائع متجوّل، الشياح).

«شاهدناهم على التلفزيون، فتحمسنا كثيراً. قلنا نريد أن ننزل، لماذا لا ننزل؟ نزلت العائلة كلها، نحو عشرة أشخاص. ما حمّسنا أنّ رفاقنا في الحي شاركوا جميعاً. تطمئنين عندما ترين أشخاصاً تعرفينهم. نحن منطقة واحدة، ننزل معاً، أو لا ننزل أبداً» (رشا، موظفة، الخندق الغميق).

«نزلنا مجموعة أصحاب من الحركة الرسولية المريمية. كان بيننا شباب متحزّبون للقوات والتيار. نزلنا جميعاً معاً، علماً أنه كان هناك قرار واضح من أحزابهم بعدم المشاركة» (هنري، موظف، برج حمود).

«تحمّست لمجرّد معرفتي أنّ سيدات من الحي نزلن حاملات الأعلام اللبنانية. شعرت أنّ الموجودين في الشارع مثلنا. جذبني مثلاً مشهد السيدة الأرمنية التي طبخت للمضربين عن الطعام» (عفاف، موظفة، سليم سلام).

خلافاً لحالة عدنان ورشا، يُظهر المثل الأخير أن مشهد السيدة الأرمنية من برج حمود جذب السيدة السنية متوسطة الحال من منطقة سليم سلام، وإن لم تشارك لظروف شخصية. وبالتالي، لا يمكن اختصار عملية الاستقطاب في «الحراك» بالديناميات الطائفية والمناطقية. ولكن لا يمكن إغفال أن ما نفّر عفاف من «الحراك» هم تحديداً لـ«مش متلنا» الذين انضموا إلى التظاهرات.

«لم أطمئن لتبني بعض المجموعات المندسين والمخربين بحجة أن كل إنسان يعبّر على طريقته. صراحةً، نفرت عندما انضم شباب الخندق، وتحديداً شباب حركة أمل، إلى التظاهرات. نحن، سكان سليم سلام، لدينا تاريخ مرير مع حركة أمل وحزب الله من التخويف والابتزاز والتهديد. منذ الثمانينات وصولاً لأحداث ٧ أيار/مايو، ومروراً بذكرى عاشوراء. تاريخنا طويل معهم».

تشير شهادة عفاف إلى مدى تداخل الديناميات الطبقية والطائفية، وعمقها التاريخي والاجتماعي. لا تنفي بحدّ ذاتها إمكانية حدوث حركة احتجاجية عابرة للطوائف، بقدر ما يتطلب نشوء مثل هذه الحركة فهماً عميقاً لتلك العلاقات الاجتماعية المعقدة. فبعكس ما تفترضه التعبئة المفتوحة من هوية مشتركة متجانسة لـ«نحن» الشعب في وجه «أنتم» السلطة (بمنطق لاكلاو)، تُشير المقابلات الميدانية إلى هشاشة تلك الهوية التي تشرذمت عند أول منعطف.

فخطاب «نحن وأنتم» حدّد خصماً مشتركاً وساهم في جذب العديد من المشاركين الجدد. وأظهر هوية جماعية واضحة: نحن الشعب وهم السلطة، تحت وفوق. ولكن سرعان ما تحوّلت الـ«نحن» إلى الناشطين والـ«أنتم» إلى الشعب عبر لوم الناس وإدانتهم على عدم المشاركة بسبب خضوعهم لزعمائهم.

«فيك تضلك تنق.. فيكِ تضلك عم تنتقدي.. فيك تضلك قاعد بالبيت.. فيكِ تضلك عم تطلعي بالتفاصيل اللي ما بتعجبك.. وفيكن تكونوا جزء من الصورة الكبيرة وتكونوا أنتو التغيير» (منشور لـ«طلعت ريحتكم»، لم يحدد تاريخه).

«ما بدك تحلم، فهمنا. ما بدك نحن نحلم، نص نص. بس ما بدك تزيح من درب اللي بدهم يحلمو؟» (راشيل كرم، مراسلة تلفزيونية، «دفاع – الدعم الفني والإعلامي للحراك»).

اعتبر البعض الخطاب ذاك استعلائياً ويعكس انفصالاً وعدم فهم لواقع «جمهور الأحزاب» وعلاقاتهم المعقدة بزعمائهم. انتقد مازن، متطوع في «طلعت ريحتكم»، خطاب مجموعته. رأى أن استبعاد جمهور الأحزاب أدى فعلياً إلى إقصاء الطبقات الشعبية: «خطابنا كان فوقياً من ناحية توصيف وتصنيف الأشخاص المنتمين إلى أحزاب، بدلاً من محاولة استقطابهم». أثّر الخطاب المُعادي لـ«جمهور الأحزاب» في تراجع مشاركة الفئات الشعبية في تظاهرة ٢٩ آب/أغسطس (بينما شاركوا بشكل أكبر في ٢٢، ٢٣ و٢٥ آب/أغسطس). «لم ينزل المحرومون بكثرة في ٢٩، البرجوازيون كانوا الأكثرية» (باسم، عاطل عن العمل، الشياح). وحال الخطاب ذاك دون مشاركة البعض الآخر:

«أنا في حركة أمل، لكنني لست «أزعراً». على أي أساس تصنفوننا؟ حسناً، هل تعرفون كم ضحَّينا لكي لا «نتزلّم» لأحد؟ شباب كثيرون في الحركة بالحي تحدوا قياداتهم ونزلوا، شاركوا وظهروا علناً في الإعلام. أنا ظُلمت من حركة أمل وشاهدت أموراً تجعلني أقف ضدها قبل أي أحد منهم. لكن المشكلة أنهم لم يقنعوني بأنهم يستطيعون أن يكونوا بديلاً حقيقياً لكي أشارك. الفقراء الذين نزلوا من الضاحية وغيرها وصفوا بـ«الزعران». هؤلاء أكثر الناس وجعاً وتعرضاً للقمع. حزنت عليهم، لأنهم دفعوا أكبر ثمن وراهنوا على هذه الحركة التي تعاملت معهم بفوقية في النهاية. اتهموا رئيس الحزب وقاعدته الاجتماعية بأنّهم فاسدون و«زعران»، لماذا تشملوننا معهم؟» (موسى، عامل لحسابه الخاص، الرويس).

«نحن وأنتم» تحوّلت أيضاً إلى «نحن» أولاد البيوت و«أنتم» أولاد الشارع/الزعران (كرباج ٢٠١٥). استبعد «خطاب المندسين»، الذي طالب القوى الأمنية بـ«تطهير» الساحة منهم، الكثير من المشاركين الذين نزلوا من أحياء شعبية دفاعاً عن «أولاد البيوت» في وجه عنف القوى الأمنية. فحسن، ابن الخندق الغميق المؤيد لمقاومة حزب الله، شارك في التظاهرات لأن المقاومة لم تضمن له عملاً. لكنّه تلقى «ضربتين» جرّاء انضمامه إلى التظاهرات: «كنت مندساً بالنسبة لجماعة «الحراك»، وصرت منبوذاً في منطقتي من الحركة والحزب. أي تلقيت ضربة من هنا وضربة من هناك». تراجع حسن عن المشاركة حين شعر أنه غير مرغوب به في التظاهرات ولأن مجموعات «الحراك» صارت أشبه بالأحزاب التي نزل ضدّها: «طالبوا فقط بالناس الذين يخصّونهم» (بالإشارة إلى حملات التضامن مع المعتقلين من الناشطين)[٣٦].

كذلك، تشرذمت «نحن وأنتم» إلى حملات متنافسة ومتنافرة. كان مشتركاً بين المشاركين الجدد/غير المشاركين، من جميع الطبقات، المناطق والطوائف، نفورهم من انقسام الشباب الذين «سكرو على حالهم» و«فتحتو على حسابهم» (وفق تعبير البعض).

«انقسموا وصاروا يتهمون بعضهم البعض ويشهرون ببعضهم البعض. صار هؤلاء («طلعت ريحتكم») يضيئون الشموع، وأولئك («بدنا نحاسب») يعتصمون أمام التفتيش المركزي. عندما بات لكل مجموعة صفحة خاصة على فايسبوك، وصار لكل واحدة تظاهرة وشعار، امتنعنا عن النزول مع أي منهما. عندما كانت التظاهرات لكل الشعب، كنّا ننزل إليهم. أقصد بالشعب جميع الناس، وليس طبقة معيّنة» (حسن، عاطل عن العمل، الخندق الغميق).

«فقدت حماسي حين أصبح كلٌّ منهم يعمل على هواه. لم يكن هناك تنسيق بينهم. شعرت أنهم صاروا يشبهون الأحزاب الموجودة (هنري، موظف، برج حمود).

«الشباب انقسموا بسرعة. انقسموا حتى قبل أن يحققوا أي إنجاز! لم يتركوا لنا مجالاً لنساندهم، نحن حزب الكنبة[٣٧]» (عفاف، موظفة، سليم سلام).

---

٣٦ غالبية المعتقلين في المرحلة الأولى من التوقيفات (من ٢٢ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر) كانت من أسر منخفضة أو متوسطة الحال ولا خبرة لديها في التظاهر أو العمل المطلبي، بينما طغى الناشطون على المرحلة الثانية (من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر). قضى معتقلو المرحلة الأولى الفترة الأطول في السجن مقارنةً بالمرحلة الثانية. ولم تطلهم، بشكل مماثل، حملات التضامن والتغطية الإعلامية التي ساهمت بالإفراج الفوري عن الناشطين (محامية، لجنة محامين للدفاع عن موقوفي «الحراك»).

٣٧ «حزب الكنبة» هو تعبير مستلهم من مصر يشير إلى الغالبية الصامتة من الفئات الاجتماعية المتضررة من الوضع السياسي والاقتصادي-الاجتماعي، ولكن غير فاعلة أو ناشطة سياسياً. تكتفي بمراقبة الوضع السياسي من «كنبتها»، من خلف شاشتها، ولا تسعى إلى تغيير واقعها.

«الشباب كانوا يعملون على هواهم. اقتحموا المبنى (مبنى وزارة البيئة) ولم يبلغوا أياً كان («طلعت ريحتكم»). أحبّ مروان معلوف أن يفعل الأمر الفلاني، ففعله. أحب أسعد ذبيان[٣٨] أن يفعل الأمر الفلاني، ففعله. لا يجوز! لم نعد نعرف ماذا يريدون. لم يكن هناك قرار موحد» (نوال، غير ناشطة اقتصادياً، الروشة).

لكن، هل فعل التشرذم كان نتيجة تعدّد خصوم «المجموعات» فحسب، إن بتوجيه اللوم إلى «الناس» لعدم المشاركة أو إقصاء «الزعران» منهم؟ تُظهر روايات المشاركين الجدد أن الأمر كان أكثر تعقيداً من ذلك. فاستبعاد الفئات الشعبية طالبت به بعض الفئات الاجتماعية قبل أن تحوّله «طلعت ريحتكم» إلى موقف سياسي. فروي، موظف البنك من النقاش، الذي شارك في تظاهرة ٢٩ آب/أغسطس، انسحب من تظاهرة ٩ أيلول/سبتمبر: «في المرة الثانية كان الأمر مختلفاً، لم أنزل بعدها. شعرت أنّ هناك أناساً لم ينزلوا ليتظاهروا، إنما ليشاغبوا فحسب. من أشكالهم تعرفينهم». تشاركه نوال في نفورها من «الناس غير الحضاريين»: «في المرّة الثانية التي نزلت فيها، وقت العاصفة. شعرت أن هناك جواً غريباً، يختلف عن جو تظاهرة ٢٩ آب/أغسطس. كانت المرة الأخيرة التي أشارك فيها» (نوال، غير ناشطة اقتصادياً، الروشة). شهادة كارلا أيضاً لا تختلف كثيراً عن موقف روي ونوال.

> «ما وجدته على الأرض من أعمال عنف كان مختلفاً عمّا رأيته في التلفزيون من تظاهرات سلمية وحضارية. شعرت أنه ما من شيء يجمعني مع هؤلاء المشاغبين، لا نتشارك حتى لغة تعبير واحدة.. حضارية. أشخاص لا يعملون، لديهم أحقاد ضد قوى الأمن، نزلوا إلى الشارع للتخريب فحسب. هؤلاء لا يشبهوننا. لدينا نمط حياة مختلف عنهم [ترجمتي من الفرنسية] (كارلا، أستاذة جامعية، برمانا).

بهذا المعنى، لم يأتِ موقف الحملة بـ«تنظيف» الساحة من «المندسين» أو عزلهم في ساحة رياض الصلح كفعل انفعاليّ فحسب، بل أيضاً حرصاً من الحملة على عدم خسارة الجمهور الذي انحازت إليه. «لم نكن قادرين على استقطاب كل الطبقات في الوقت نفسه، فقررنا أن نستقطب الطبقات الوسطى»، قال عضو في «طلعت ريحتكم». لم يلم شخصياً ابن الخندق على اشتباكه مع القوى الأمنية. ولكنه شعر أنّ الدفاع عنه ليس استراتيجياً، وقد يُخسّره الطبقات الوسطى. ولم يتعدَ استهداف الحركة لجمهور محدّد إطار التكتيك الذي اعتمدته لتسويق صورتها نحو بلورة رؤية سياسية متجانسة.

٣٨ مروان معلوف وأسعد ذبيان هما قياديان في «طلعت ريحتكم»، غير أن الأول انسحب من الحملة وأسّس حملة «من أجل الجمهورية».

كخطاب المندسين، طمأن شعار «كلن يعني كلن» جمهوراً وأبعد جمهوراً آخر. بينما جذب الشعار سيدة من سليم سلام، أقلق ابن الشياح الذي اعتبره «استهدافاً مباشراً للسيد نصرالله وخط المقاومة». كذلك الحال بالنسبة للعنف، بينما كان محركاً جاذباً لجميع الفئات قبل ٢٩ آب/أغسطس، ساهم في تراجع بعض الفئات منذ اقتحام «طلعت ريحتكم» لوزارة البيئة في ١ أيلول/سبتمبر. ومن اللافت هنا أنه حين ارتبط العنف بقمع السلطة، وبالتالي عكس ضعفها، شجّع «الشعوب» إلى الانضمام. ولكن حين تداخل العنف مع رصّ صفوف السلطة بعد ٢٩ آب/أغسطس، وتصدّع هوية «الحراك» وتشرذمها إلى «شعوب» و«حراكات»، ساهم العنف في تراجع مشاركة كثيرين. اتصلت أعمال العنف بالنسبة إليهم بفترة ما بعد ٢٩ آب/أغسطس، وأصبحوا يربطونها بانقسام المجموعات في إدانتهم لـ«الحراك» وتبريرهم للانسحاب منه. وكأنهم يرفضون استخدام العنف من قبل بعض المجموعات كتكتيك للتعويض عن غياب الرؤية.

> «كنّا نريد النزول إلى التظاهرة الثالثة. لكنّ أياً من النساء لم تشأ النزول بسبب أعمال الشغب، فتوقفت عن المشاركة. وجدت أنّ الحق معهنّ. كان هناك تظاهرة لـ«طلعت ريحتكم»، تظاهرة لـ«بدنا نحاسب» وتظاهرة أجهل من ينظمها. انقسموا. كان الناس معهم، خسروا الناس» (نوال، غير ناشطة اقتصادياً، الروشة).

«فقدت الحماس عندما حصلت أعمال عنف. وخفت من غياب الرؤية» (روي، موظف بنك، النقاش).

إلا أن حالة التوتر بين «الشعوب» و«الحراكات» تجاوزت أحياناً العوامل الظرفية والذاتية، وأخذت بعداً طبقياً بحت. في معرض حديثه مثلاً، توقّف موسى عند مداخلة شاهدها خلال البث التلفزيوني المباشر. فسألني مستنكراً:

> «حسناً، كيف يمكن أن تجدي مطلباً مشتركاً بين الناس الذين نزلوا؟ طالما قالت إحدى المشاركات إنّ معاش زوجها المهندس سبعة ملايين، وهو لا يكفيها! وهناك أشخاص لا يملكون سبعة آلاف ليرة يشترون بها ما يأكلونه! قال سبعة ملايين لا تكفيها! (متهكماً) الأكيد أنّ الكثيرين من أمثالها نزلوا إلى الشارع. هؤلاء لا يستطيعون أن يحدثوا تغييراً، يتعبون بسرعة، ولديهم دائماً أمور يخافون عليها!» (موسى، عامل لحسابه الخاص، الرويس).

تطرح هذه المعطيات تساؤلات حول إمكانية نشوء حركة اجتماعية عابرة للطبقات: هل يمكن استقطاب «الجميع» بخطاب فضفاض جامع؟ إن كان الأمر كذلك، هل يمكن تخطي «السياسة بالصدفة»، أو حالة الاحتجاج نفسها، بخطاب فضفاض؟ هل يمكن بلورة بديل فكري وتنظيمي من دون إقامة تحالفات وخلق أعداء؟ ويمكن

السؤال الأصعب في تحديد الطبقات التي ستحمل التغيير الاجتماعي في ظل تحوّل الطبقات الاجتماعية وتشرذمها[٣٩]. يتخطى هذا النقاش النظري، على أهميته، إطار هذا البحث. لكن المؤكد في روايات المشاركين، «جمهور الأحزاب» خصوصاً، أن غياب الرؤية السياسية البديلة لـ«الحراك» كان مهماً في عدم انتقالهم من الاحتجاج على زعمائهم إلى التحرّر منهم.

«لا مصلحة لي»

«لا مصلحة لي» هي أكثر عبارة تكرّرت لتبرير عدم المشاركة، أو التراجع عنها. على الرغم من قدرة «السياسة بالصدفة» على حثّ الناس على الاحتجاج ضد زعمائهم، أو تأييده على الأقل، إلا أنها لم تقدم لهم أسباباً كافية للاستمرار في المواجهة. فالقدرة على تعبئة الشارع بأشكال غير متوقعة شجّعت البعض على الانضمام إلى موجة الاحتجاج. لكنّها لم تترافق مع رؤية بديلة تُقنع الناس بجدوى العمل المشترك، والمحازبين منهم بإمكانية تحرّرهم من العلاقات الزبائنية التي تكبّل بعضهم.

«تفقدين الحماس عندما تشعرين أنّ شيئاً لن يتغيّر. شعرت أنّ الناس عادوا سريعاً إلى أحزابهم وطوائفهم. كل شخص أخذ يقيس أبعاد الأمور في النهاية ويتصرف بما يخدم مصلحته. هناك أشخاص من الحركة والحزب قد تظاهروا، لكنّهم رجعوا إلى أحزابهم عندما شعروا أنّ «الحراك» لن يفيدهم بشيء، لن يغيّر واقعهم. يقولون نبقى ضمن حزبنا وطائفتنا أفضل لنا. للأسف هكذا تجري الأمور» (رشا، موظفة، الخندق الغميق).

فلوم «الناس» على العودة إلى بيوتهم، أو عدم خروجهم منها، ينمّ عن «جهل» بواقع هؤلاء. «لا مصلحة لي» تعبّر تحديداً عن عدم تحمّل «شعوب الحراك» رفاهية التجريب السياسي التي تتطلّبها «السياسة بالصدفة» والتي اعتمدتها «مجموعات الحراك». فحين يبرّر أحدهم عدم مشاركته في «الحراك»، على الرغم من تأييده له، بـ«كنت خائفاً أن أراهن على أمر يخذلني في النهاية؛ أن ينكسر «الحراك»، ويكسرني معه»، فذلك يعني أنّ هؤلاء قادرون على «الحلم» مثل غيرهم، لكنّهم لم يقتنعوا بالوسائل المتاحة لتحقيقه.

خلافاً للناشطين والخارجين عن طوائفهم، والذين يسكنون في غالبيتهم في مناطق مختلطة وآمنة نسبياً، فمن خالف قرار حزبه دفع أحياناً ثمناً باهظاً مقابل مشاركته. تعرّض بعضهم لمضايقات واعتداءات جسدية في أماكن سكنهم، هُدّد آخرون في وظائفهم والمساعدات التي يتلقونها من أحزابهم. تعرّض مثلاً باسم (عاطل عن العمل، الشياح) للضرب في منطقته من قبل مناصرين لحركة أمل بعد أن انتقد الرئيس نبيه بري في الإعلام. لم يتطوّر الأمر إلى اعتداء جسدي مع محمود (عاطل عن العمل، الشياح) بعد أن تحدث والده مع أحد أصدقائه في حركة أمل، فاقتصر الأمر على سماعه «تلطيشات واستفزازات». لكنّه فوجئ حين راح يدفع قسط جامعته أن عليه دفع المبلغ كاملاً، إذ تراجع حزبه (رفض ذكر اسمه) عن تغطية جزءٍ من قسطه الجامعي بعد توقفه عن حضور الاجتماعات الحزبية وانضمامه إلى التظاهرات. تأخذ الضغوط أو التهديدات أحياناً أشكالاً ملتبسة أو مبطنة، ولعلّ ذلك ما يخيف المناصرين أكثر من التهديدات المباشرة:

«لا يخرج قيادي في حركة أمل من الصف الثاني ليهدّد بشكل مباشر. التهديد يتمّ بشكل عشوائي. مثلاً إذا شتم أحدهم نبيه بري، فليبيّض وجهه مع القيادة، يربّيه من دون قرار مركزي بالضرورة» (موسى، عامل لحسابه الخاص، الرويس).

«قبل ٢٩ شاركت ولكن من بعيد، بقيت مخفياً في الخلف لكي لا أتصادم مع شباب الحركة لأنه ما من جهة تحميني صراحة. إذا حدث أمر ما، عائلتي ستقول لي ما الذي دفعك للنزول، لست مضطراً. في الحقيقة، يمكن للتهديدات أن تأخذ أشكالاً متعددة، ليست كلّها مباشرة. مثلاً يمكن أن يلحقوا ضرراً بسيارتي، فتكون الرسالة قد وصلت» (حسين، سائق سرفيس، برج البراجنة).

في حين هُدّد والد يوسف من قبل «تيار المستقبل» بفقدان وظيفته في جامعة رفيق الحريري إذا استمّر ابنه في التظاهر. فقَد شاب من الخندق الغميق فعلياً وظيفته كمتفرّغ حزبي. أصبح الشاب بلا عمل، وسافر بعدها بطريقة غير نظامية إلى ألمانيا. لا ينفي التوجه نحو المافيوية، الذي أشرنا اليه سابقاً، زوال الزبائنية بالمعنى التقليدي. ولكن صادفنا حالات عديدة – تحديداً في الأحياء الشعبية – كانت تخشى الطابع «المافيوي» لـ«العقوبات الطائفية»، أي أن ترفع أحزابها «المسؤولية عنها».

«هناك شبان مثلاً لا يملكون مالاً يسجلّون بواسطته دراجتهم النارية. يكلّمون شخصاً في «حركة أمل»، فيفكّ عنها الحجز. إذا شاركوا في التظاهرات، ترفع الحركة يدها عن الموضوع» (حسن، عاطل عن العمل، الخندق الغميق).

إلا أن الضغوط أو التهديدات التي تعرّض لها البعض تبقى محصورة في أحياء شعبية، وهامشية في قدرتها على تفسير تراجع المشاركة. فغياب الرؤية السياسية وعدم القدرة على الضغط، لتحقيق إنجازات ملموسة، أثرا بشكل كبير على انسحاب البعض وعدم مشاركة آخرين. فحتى إن لم يهدّد الأشخاص بلقمة عيشهم وبسلامتهم الشخصية، «لا يمكنك أن تتظاهري دون جدوى. فالناس تمّل في النهاية. التظاهر ليس نزهة» (ساندي، مخرجة، برمانا).

---

٣٩ هناك العديد من النقاشات الأكاديمية الدائرة حول مسألة تحوّل الطبقات عبر العالم: على سبيل المثال لا الحصر، أثيرت المسألة في أعداد السوشليست ريجستير حول «الطبقات العاملة، الحقائق العالمية» (٢٠٠١)؛ "تسجيل الطبقة» (٢٠١٤) و«تحوّل الطبقات» (٢٠١٥). كذلك، عدد اللايبر آند ديفلوبمنت جورنال حول «قضية العمل في الرأسمالية المعاصرة» (٢٠١٤).

«هنـاك الكثيرون من أصدقائـي المتحزبين للتيار أو القوات الذيـن انضموا إلـى التظاهرات. ولكنهم امتنعوا عن النزول بعـد ٢٩، ورجعـوا إلى أحزابهم. ليس لأنّ أحزابهم ضغطت عليهم فحسـب، بل بسـبب عشوائية المطالب وغياب الرؤية. ربما لو اسـتمر «الحراك» مدة أطول واسـتطاعوا أن يحققوا أي إنجاز لكانوا اسـتقالوا من أحزابهم» (هنري، موظف، برج حمود).

تشارك العديد من المشاركين من جميع الفئات الطبقية والمناطقية والطائفية الخوف من الفراغ. «من البديل عن ١٨ طائفة و١٨ تنظيماً والجميع معه سلاح؟»، يسأل علي مؤكداً أنه لو صمد «الحراك» واستطاع بلورة مطالب واضحة ومتجانسة، لكان قدم استقالته من حركة أمل (علي، عامل لحسابه الخاص، الخندق الغميق). كذلك، بعد أول تظاهرتين، وعد موسى ابنته أن ينضم إلى التظاهرات لو بقيت المجموعات صامدة في الشارع. إلا أنهم لم يقنعوه بأنّ حركتهم جدّية:

«كيف تهدّد السلطة بالتصعيد إذا لم تلقَ حلاً خلال ٧٢ ساعة، ومن ثمّ تنسحب من الشارع الساعة الثامنة مساءً؟ كيف أصدّقك؟ لم يكونوا جاهزين للمواجهة، لم يحصل صمود. والمواجهة لا تعني العنف بالضرورة، لكن كيفية التخطيط والضغط. حملوا عبئاً أكبر منهم بكثير، ورفضوا أن يشاركهم أحدّ اتخاذ القرارات. صارت التظاهرات مثل الذهاب إلى السينما، من الساعة السادسة حتى الثامنة. لم يكونوا جديين.» (موسى، عامل لحسابه الخاص، الرويس).

يرى موسى أن النتيجة كانت أسوأ بكثير من مرحلة ما قبل «الحراك»، ليس لأنه مشكّك باستقلالية المنظمين أو رغبتهم في التغيير، لكن لأنهم لم يخطّطوا جيداً لتحركاتهم. «بدلاً من أن ترفعوا صور الزعماء وتشتموهم وتنفّروا قواعدهم منكم، تنظّموا وضمّوا هؤلاء الناس إلى حركتكم وراقبوا كيف ستهدّدون زعماءهم فعلياً، ليس برفع الصور! هؤلاء الناس موجوعون مثلكم وأكثر، لكن ليس لديهم بدائل». وعند سؤاله عن سبب عدم انخراطه في «الحراك» للتأثير على خطابه واستراتيجيات عمله، أجابني بأنّه كان واضحاً أنهم احتكروا القرار و«ولم يصغوا لأي كان». ظل يراقب من بعيد قرار مشاركته التي لم تكن لتقتصر عليه كفرد، بل على أعضاء آخرين في حركة أمل.

لا يختلف موقف بيار، المناصر للقوات، كثيراً عن موقف موسى. حاولت ابنته أيضاً حثه على المشاركة، إلا أنه بقي مشكّكاً. «كنت واثقاً بأنّ «الحراك» لن يصل إلى مكان»، يقول بيار معتبراً أن الحركة لم تنطلق من فهم عميق لطبيعة النظام اللبناني. بالنسبة له، كان مطلب تغيير النظام ساذجاً. لم يكن ضمن رؤية سياسية بديلة للدولة، تسعى إلى تهديد شبكات المصالح الطائفية. «وراء كل قضية معيشية، يوجد أخطبوط. لا يمكننا مواجهته فقط بالهوبرة»، يلفظها بانفعال. «كأقلية مسيحية، أفضّل الأمر الواقع على حركة تغيير لا تملك رؤية سياسية» (بيار، أستاذ جامعي، الأشرفية).

لا تكمن شكوك بيار في استقلالية المجموعات التي حرّكت الشارع، إنما في الجهة التي ستقود تلك الحركة في ظل غياب التنظيم والرؤية. يشاركه هواجسه الأقلوية روي الذي تراجع عن المشاركة بعد ٩ أيلول/سبتمبر. أخافه شعار «يسقط النظام». «حسناً، أسقطنا الحكومة أو النظام، ماذا سيحدث لاحقاً؟ أخاف أن تستثمر جهة ما هذا الفراغ. لديك بلد فيه أحزاب طائفية، فيه سلاح، فيه ميليشيات، لا تضمنين تطورات الأوضاع لاحقاً». لم يقتنع بقدرتهم على إحداث تغيير لأنهم لا يعرفون وجهتهم.

«لا يستطيع أحد أن يأتي ويقول لي نريد دولة مدنية، هكذا فجأة. وأنت كل شي قائم على الطائفية في تربيتك، طريقة عيشك، تعليمك، وظيفتك، طبابتك. هذه الطبقة السياسية توجعنا لنبقى تحت سيطرتها، لكن يجبأن يتوفر لنا بديلاً لنتحرر منها» (روي، موظف بنك، النقاش).

ولا تنحصر تلك المخاوف بالأقليات الطائفية، بل تطال فئات مختلفة. عبّر البعض عن مخاوفهم من سيطرة طائفة على طوائف أخرى إن أُسقط النظام من دون بلورة بديل عنه.

«لن يتغيّر شيء. ماذا يمكننا أن نفعل؟ البلد مركّب هكذا. نتمسك بزعمائنا على الرغم من أنهم فاسدون خوفاً من الطوائف الأخرى. نخاف من سيطرة طائفة على طوائف أخرى، ونخاف أن نصبح مثل سوريا والعراق. هذا هو الواقع للأسف» (سهى، صاحبة مكتبة، كورنيش المزرعة).

بينما عبّر البعض عن هواجسه من غياب التنظيم والرؤية السياسيّيْن، ربط آخرون ذلك بعدم ثقتهم بالمنظمين. فغياب ثقة الناشطين والمجموعات ببعضهم البعض زعزع أحياناً صدقيتهم أمام المشاركين. لم تطمئن ساندي مثلاً إلى إصدارهم مواقف ومن ثمّ التراجع عنها، كما إبعاد بعض القيادات عن المشهد بشكل ملتبس (مثل مروان معلوف).

«لم أثق بهم صراحةً. يقولون الشيء ويتراجعون عنه في اليوم التالي، كما حصل في مسألة المندسين مثلاً. هذا الأمر جعلني أشك باستقلاليتهم. وشعرت أنّهم يرفعون شعارات أكبر منهم، فرّغوها من معناها. صارت «كليشيه»، مثل «الإنذار الأخير» أو «العصيان المدني». لم يكونوا منظّمين، نفّست شعاراتهم» (ساندي، مخرجة، برمانا).

تتوقف ساندي عند خطة شهيّب التي فاقمت «أزمة الضياع والتشويش في «الحراك»، وفق تعبيرها. «تضاربت المعلومات كثيراً، بتنا نشك حتى في استقلالية الخبراء البيئين. كلٌّ منهم صار يقول رأياً مختلفاً عن رأي غيره، وكلّ منهم أصبحت لديه خطة. لم أعرف لماذا تفاوضوا ولماذا رفضوا التفاوض. لم أشعر أنني جزءٌ من المسار»، تفسّر انسحابها من «الحراك».

لذلك، لم يتوقع البعض الكثير من هذا «الحراك» واعتبره فرصة لـ«فشة الخلق» لا أكثر. «نزلت لأنني كنت محتاجة لأصرخ. كنت داعمة للمطالب، لكن كنت متأكدة أنّ شيئاً لن يتغيّر لأنه لم يكن هناك نضوج»، قالت نرمين (مندوبة في شركة مبيعات، الطريق الجديدة). مثلما قال وليد الذي تعاطف كثيراً مع «الحراك»، لكنّه لم يشارك. «شعرت أنّ المشاركة فشة خلق، أكثر منها قدرة على التعطيل أو الضغط»، أوضح وليد الذي فضّل متابعة التظاهرات على التلفزيون. كان حماسه لمشاهدتهم يتظاهرون أشبه بحماس مُشاهد يتابع مباراة كرة قدم أو مسلسل تلفزيوني مشوّق.

> «لم أتظاهر لكنني تابعتهم عبر التلفزيون. أحياناً كنت أحتاج لإحضار كوب من الماء، فلا أتحرك من مكاني لإحضاره إلا عند بث الإعلانات. كنت أفضّل متابعتهم من البيت، لأن محطات التلفزة كانت تنقل الأحداث من أماكن عدّة. لو نزلت لما استطعت المشاهدة إلا من زاوية واحدة. في البيت، أرى كل شيء». (وليد، سائق تاكسي، الطريق الجديدة).

تعاطف وليد مع المطالب وأثّرت فيه وجوه «الناس المقهورين» الذين تحدثوا عبر الإعلام، ولكن لم يتخطَّ دعمه لـ«الحراك» عتبة منزله. «ربما لو شعرت أنّ الموضوع جديّ ولو كبرت واستمرت التظاهرات، لكنت شاركت. كان التنظيم ضعيفاً وكانوا ضائعين بين بعضهم البعض».

دفعت تلك الهواجس البعض إلى التمسّك بالأمر الواقع، خوفاً من المجهول المرعب. والأخير ليس فكرة مجردة، بل ذاكرة جماعية لم يتحرّروا من صدماتها الماضية بعد، ولم تسعفهم في ذلك الحروب المحيطة. «خفنا أن نصير سوريا ثانية. لا نريد أن نُخرب البلد. لنبقى على «الزفت الطين»، أفضل من الذهاب للأسوأ. كانوا أملاً لنا، لكننا سرعان ما خشيناهم، وشكّكنا في استقلاليتهم، ورضينا بالواقع» (عفاف، موظفة، سليم سلام). من اللافت هنا أن وليد وعفاف اللذين لم يشاركا في «الحراك»، انتخبا لائحة «بيروت مدينتي» في الانتخابات البلدية في وجه لائحة السلطة. وهنا قد يختلف تقييم «الحراك» كلحظة آنية عن تقييمه كمسار تراكمي، لكن ذلك يتخطى إطار هذا البحث.

كذلك، فإن هواجس المشاركين وشكوكهم، التي ساهمت في انسحابهم، لا تلغي تأثير بروباغندا السلطة عليهم. فلا يمكن عزل إعلام السلطة عن مواقف بعض المشاركين من «الحراك»، أو خوفهم من الطوائف الأخرى. إنَّ خوض المعارك الاجتماعية يُربك السلطة، فتستخدم العنف والتخويف لمنع نشوئها وتمددها. وقد نجحت بتشويه صورة «الحراك» وشرذمته بعد ٢٩ آب/أغسطس من خلال تكتيكاتها السياسية (طاولة الحوار وخطة شهيّب) والإعلام الذي روّج لخطابها (بومة بيروت ٢٠١٥). لكن أهمية هذه الشهادات تكمن في قدرتها على التقاط تأثير «السياسة بالصدفة» على «شعوب الحراك». فعدم ترجمة الحالة الاحتجاجية إلى برنامج عمل سياسي كانت من العوامل التي أبقت الناشطين وحدهم في الشارع، وجعلت «المشاركين» خلف شاشاتهم أكثر عرضةً لبروباغندا السلطة.

خلاصة

«أولاد البيوت لم يخرجوا إلى الشارع، وأولاد الشارع عادوا إلى البيوت. النفايات لم ترفع من الشوارع والنظام لم يعد قلقاً كما كان»[٤٠]. في بحثنا هذا، سعينا إلى تحليل العوامل التي دفعت «أولاد الشارع»، كما «أولاد البيوت»، إلى المشاركة والانسحاب. حاججت خلال البحث بأنّ «مجموعات الحراك» التي اعتمدت «السياسة بالصدفة» واجهت «شعوب الحراك»، وتحديداً «أولاد الشارع» منهم. لم يأتِ فعل المواجهة من الإقصاء وحده، بل من القفز فوق واقع «الشعوب» التي يتوجب عليها الحضور، من دون الانخراط. فمواجهة «الحراك» للزعامات الطائفية شملت «جمهورهم» أيضاً، ولم تتوقف عند مخاوفه من الاحتجاج الاستعراضي الذي لا يضمن له بديلاً. هنا لم يُفرّق المشاركون الجدد بين مختلف «الحراكات»، الليبرالية منها أو اليسارية. «الحراك» الذي واجههم هو المجموعة، أو المجموعات، التي ساد خطابها وتحركاتها وأجندتها في الشارع، وخلف الشاشات. حتى خلافات «المجموعات» تعاملت معها «الشعوب» بالمفرد، بالقول مثلاً إنّ «الحراك ضاع وتشتت».

حثّ «الحراك» المشاركين الجدد على الاحتجاج على زعمائهم، وبذلك عبّروا عن غضبهم وسخطهم منهم. اختلفت أولوياتهم، لكنّ غالبيتهم اعتبرت أن مشكلة النفايات شكّلت فرصةً سياسية لفرض مطالبها، أو أقله التعبير عنها. كشف عنف القوى الأمنية، الذي ترافق مع مواقف متضاربة للقوى السياسية، قلق السلطة. وبذلك شكّل ضعفها فرصةً للاحتجاج عليها. وساهمت تغطية العنف إعلامياً، كما شعار «طلعت ريحتكم» الفضفاض، في ظهور إطار جامع لـ«نحن» و«أنتم». ولكنّه أظهر هشاشته، بعد «تظاهرة ٢٩ آب». فتشرذم الإطار المُهيمن سريعاً مع ظهور الحاجة إلى تحديد الأجندة السياسية.

وإن سمحت «التعبئة المفتوحة» بالربط افتراضياً بين دوائر الناشطين والمشاركين الجدد، فهي لم تمرّ بتنظيمات مدنية مستقلّة، وبالتالي لم تتمكن من نسج صلات متينة بينها. فخلافاً لدوائر الناشطين المدنية والعلمانية، تغلب على تجمعات المشاركين روابط ذات ديناميات مناطقية وطائفية (وإن لم تكن طائفية في جوهرها). هؤلاء نزلوا إلى الشارع مع «ناس مثلهم» طائفياً ومناطقياً وطبقياً، وغالباً ما انسحبوا من الشارع نتيجة ديناميات مماثلة. وبذلك، بدت عملية تحديد البرنامج السياسي بالغة التعقيد في ظل «مرونة تنظيمية» مرتبطة بقيادة شبه مقفلة. فلم تتناغم مصالح «الشعوب» وقيمهم وانحيازاتهم المختلفة مع المطالب والشعارات والأنشطة التي وضعتها «الحراكات».

وإذا كان الاحتجاج الاستعراضي قد ساعد على خلق طاقة تظاهر دفعت بالكثيرين إلى الشارع، إلا أنّ الطاقة تلك ساهمت أيضاً بتراجعهم حين لم يتجاوز «الحراك» التحركات «الرمزية». عجز «السياسة بالصدفة» عن انتزاع «انتصارات» جعل الكثيرين منهم ينسحبون من الشارع. حتّى العنف الذي كان محرّكاً جاذباً لغالبية المشاركين قبل ٢٩ آب/أغسطس، ساهم في تراجع بعضهم لاحقاً. فحين ارتبط العنف بتصدّع هوية «الحراك»، وحين صار يستخدم للاستعاضة عن ضياع المنظمين، ساهم في انسحاب البعض.

لا تعني هذه النتائج بالضرورة أن بلورة رؤية سياسية تنبثق عن هيكلية تنظيمية ديمقراطية كان أمراً سهلاً أو ممكناً في سياق «تعبئةٍ مفتوحة»، ومحدودة المدّة. «لا أريد أن أتنظّم. يكفي أنني تظاهرت» أو «نصبح مثل الأحزاب إذا انضممنا إلى المجموعات»، قال البعض. رفض بعض المشاركين الانضمام إلى مجموعات «الحراك»، لكنّهم حاسبوها في الوقت نفسه على تشتتها التنظيمي وعدم وضوح مطالبها ورؤيتها السياسية. قد يبدو رفض التنظيم والمطالبة بخصائصه السياسية متناقضاً، لكنّه ليس كذلك بالضرورة. قد يعني ذلك رفضهم للتنظيمات التقليدية العاجزة أو المُدجّنة والفاسدة، وحاجتهم لأشكال تنظيمية بديلة. تحتاج الأخيرة إلى خيال سياسي ينبثق من تجارب وسياقات محددة، ولكن الاستنتاج نفسه يعطي أملاً بمساحة مُتبقية بين قديم عاجز وجديد لحظوي. فـ«الصدفة» وحدها لا تكفي لتغيير مواقع البعض وتهديد مصالح البعض الآخر.

ولا شك أيضاً أن الانتقال من الاحتجاج على زعمائهم إلى التحرّر منهم يستدعي تغييراً في العلاقات الاجتماعية، يتخطى لحظة «الحراك» ويتطلب مساراً تراكمياً. ولكن المقاربة نفسها، القائمة على الارتجال السياسي، كنهج للاستعاضة عن التنظيم والرؤية السياسيين، لا تساعد على حصول مسارات مماثلة. لا تتخطّى «السياسة بالصدفة» حالة الاحتجاج، ولا تُقنع «جمهورها» بفعاليته. تُبقي الانتصارات «رمزية»، وإن تعدّدت «الحراكات».

٤٠ كان ذلك من بين استنتاجات الكاتب والصحافي محمد زبيب خلال ندوة بعنوان «الحراك في أبعاده الطبقية» في الجامعة الأميركية في بيروت، ضمن سلسلة ندوات «الحراك في تقاطعيته».

الملاحق

الملحق رقم ١:

أبرز محطات «الحراك» (تموز/يوليو – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)

١٧ تموز/يوليو ٢٠١٥

- دعت حملتا «إقفال مطمر الناعمة» و«كفى نفايات» إلى اعتصام مفتوح للمطالبة بإقفال مطمر الناعمة بشكل نهائي ودائم، رافضتين خطة وزير البيئة محمد المشنوق التي تقضي بتمديد العمل بالمطمر لأواخر كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٦.

٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٥

تكدس النفايات في الحاويات بعد أن توقفت شركة سوكلين عن جمعها نتيجة تعذر تخزينها في مركزي الفرز والمعالجة في العمروسية والكرنتينا.

٢١ تموز/يوليو ٢٠١٥

- رمى عدد من الناشطين النفايات أمام السرايا الحكومية احتجاجاً على تراكم النفايات في الشوارع. شكل هؤلاء النواة التأسيسية لحملة «طلعت ريحتكم».

٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٥

اعتصام في وسط بيروت بدعوة من حملة «طلعت ريحتكم» رفضاً لنقل النفايات إلى خارج بيروت ولمطالبة الحكومة بإيجاد حل مستدام لأزمة النفايات.

٢٧ تموز/يوليو ٢٠١٥

- اعتصام أهالي برجا حيث قطعوا الطريق على شاحنات النفايات لإعلان رفضهم لمطامر برجا وسبلين.

٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٤

- مسيرة من أمام السرايا الحكومية إلى الحمرا للمطالبة بإيجاد حل بيئي لأزمة النفايات، تمّ خلالها رمي النفايات على سيارة وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس الذي صودف مروره في طريق المسيرة.
- اعتقلت القوى الأمنية أربعة متظاهرين، من بينهم الناشط طارق الملّاح، وكانت هذه أول عملية اعتقال تقوم بها السلطة ضد المتظاهرين.

٨ آب/أغسطس ٢٠١٥

- انطلقت ثلاث مسيرات بتوقيت متزامن من قصقص وكرم الزيتون والحمرا باتجاه ساحة الشهداء بوسط بيروت لدعوة الناس إلى المشاركة في التظاهر. وقد دار خلاف بين حملة «طلعت ريحتكم» ومكوّناتها من جمعيات بيئية وناشطين مستقلين ومجموعات شبابية، حول مدى تسييس التظاهرة ورفع سقف المطالب.

١٣ آب/أغسطس ٢٠١٥

- نظمت نقابة موظفي المرفأ إضراباً عن العمل احتجاجاً على تراكم النفايات عند مداخل المرفأ ومحيطه في منطقة الكرنتينا.

١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥

- اعتصم عدد من ناشطي حملة "طلعت ريحتكم" أمام السرايا الحكومية في رياض الصلح، تزامناً مع جلسة "مجلس الإنماء والإعمار" لبحث فض عروض مناقصات إزالة النفايات. استخدمت القوى الأمنية خراطيم المياه والهراوات للمرة الأولى.

٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٥

- نزول آلاف المواطنين إلى ساحة رياض الصلح واستخدام القوى الأمنية العنف المفرط في مواجهتهم حيث تم استعمال خراطيم المياه، القنابل المسيلة للدموع، الهراوات، الرصاص المطاطي والرصاص الحي.
- استمرت المواجهات بين المتظاهرين والقوى الأمنية إلى ما بعد منتصف الليل، وقد سقط خلالها أكثر من ٦٠ جريحاً في وقت اعتقلت القوى الأمنية أكثر من مئة متظاهر.

٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٥

- تظاهر آلاف المواطنين في ساحة الشهداء، بدعوة من حملة «طلعت ريحتكم»، احتجاجاً على العنف الذي استخدمته القوى الأمنية في مواجهة المتظاهرين في ٢٢ آب/أغسطس.
- مع إعلان الحملة تعليق الاعتصام، توجّه بعض المتظاهرين إلى ساحة رياض الصلح حيث لجأت القوى الأمنية مجدداً إلى العنف المفرط وضرب المتظاهرين بالهراوات وإطلاق الرصاص الحي. واستمرت المواجهات حتى ساعات الفجر مخلّفة عدداً كبيراً من الجرحى، من بينهم الشاب محمد قصير الذي كانت إصابته حرجة.
- استخدمت «حملة طلعت ريحتكم» للمرة الأولى تعبير «المندسين» للإشارة إلى «متظاهري رياض الصلح» الذين انخرطوا في الاشتباكات، وطالبت القوى الأمنية بـ«تنظيف الساحة من المندسّين».

٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٥

- تشييد جدار إسمنتي للفصل بين ساحة رياض الصلح والسرايا الحكومية لمنع المتظاهرين من الاقتراب من الأخيرة، سميّ بـ«جدار العار».

٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥

- إزالة الجدار الذي كان يفصل السرايا الحكومية عن ساحة رياض الصلح بتوجيه من رئيس الحكومة تمام سلام.

- اعتصمت مجموعات حزبية وطلابية تحت شعار «بدنا نحاسب» في ساحة رياض الصلح، رافضة قرار حملة «طلعت ريحتكم» بتأجيل التظاهر حتى ٢٩ آب/أغسطس.
- فضّت القوى الأمنية الاعتصام في ساحة رياض الصلح بالقوة، بعد مغادرة وسائل الإعلام المكان ووقف البث المباشر، واعتقلت عدداً كبير من المتظاهرين. خضع عدد كبير منهم لفحوص بول للكشف عن تعاطي المخدرات.
- نفذ سائقو «شركة سوكلين»، الخائفين على مصيرهم من الصرف التعسفي، إضراباً مفتوحاً للمطالبة بمستحقاتهم من الشركة.

٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥

- اعتصامان بدعوة من مجموعات شبابية وحزبية في مدينتي صيدا وصور، تضامناً مع حملة "طلعت ريحتكم".
- اعتصام بدعوة من حملة «عكار منّا مزبلة» في ساحة حلبا العكارية، هدّد خلاله المعتصمون بإقفال مكبّ سرار بالقوة وأعلنوا عن شكوى قضائية بحق مالكي المكبّ.

٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٥

- نزول آلاف المتظاهرين إلى ساحة الشهداء رداً على القمع الذي مارسته القوى الأمنية بحقهم خلال الأسبوع الفائت. اعتبرت هذه التظاهرة الأكبر منذ انطلاق «الحراك».
- أعطت المجموعات الحكومة مهلة ٧٢ ساعة لتنفيذ مطالبها (استقالة وزير البيئة، محاسبة وزير الداخلية، إجراء انتخابات نيابية، وايجاد حل بيئي مستدام لملف النفايات) وإلا اتجهت نحو التصعيد.
- أعلنت «طلعت ريحتكم» تعليق الاعتصام فيما بقي عدد كبير من الناس يتظاهرون في ساحة رياض الصلح. وقد اعتقلت القوى الأمنية ليلاً أكثر من ٢٩ متظاهراً.

٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥

- تنحّي وزير البيئة محمد المشنوق عن ملف النفايات في خطوة اعتبرت مخرجاً لتفادي مطالبة المتظاهرين له بالاستقالة، وتكليف وزير الزراعة أكرم شهيب بإدارة هذا الملف.

١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

- مع انتهاء مهلة الـ٧٢ ساعة المعطاة للحكومة، وفيما كانت مجموعات «الحراك» مجتمعة لإعلان تشكيل «لجنة متابعة لتحرّك ٢٩ آب/أغسطس» كإطار تنظيمي مشترك لقيادة التحركات الشعبية، اقتحمت حملة «طلعت ريحتكم» مقر وزارة البيئة للاعتصام أمام مكتب وزير البيئة محمد المشنوق.
- بعدما أجبرت القوى الأمنية الصحافيين على الخروج من المبنى بالقوة، فضت الاعتصام بسحل وضرب المعتصمين.

٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

- أعلن ستة شبان، من بينهم الناشط وارف سليمان، إضراباً مفتوحاً عن الطعام أمام وزارة البيئة حتى استقالة وزير البيئة محمد المشنوق.
- قامت حملة «بدنا نحاسب» بإزالة عدادات الـ«بارك ميتر» الموضوعة على الكورنيش البحري الممتد من عين المريسة حتى الرملة البيضاء، وفرضت على محافظ بيروت وقف تركيب عدادات وقوف السيارات في المكان.

٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

- طارد عناصر من قوى الأمن الداخلي المضرب عن الطعام يوسف الجردي حيث لحقوا به إلى مستشفى رفيق الحريري الحكومي بعدما كان قد نقل إليه إثر إصابته بتوعّك صحي.

٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

- تحرك لحملة «بدنا نحاسب» أمام شركة الكهرباء اعتراضاً على سياسات الخصخصة والفساد في ملف الكهرباء.

٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

- رمى عشرات الناشطين، بالبيض والبندورة وأكياس النفايات، سيارات النواب المشاركين في جلسات الحوار الوطني أثناء دخولهم إلى ساحة النجمة وخروجهم منها.
- تظاهرة مركزية لمختلف مجموعات «الحراك» في ساحة الشهداء تزامناً مع انعقاد طاولة الحوار التي دعا اليها رئيس مجلس النواب نبيه بري. حجم المشاركة كان أقل بكثير من تظاهرة ٢٩ آب/أغسطس، وقد تزامنت تظاهرة هذا اليوم مع عاصفة رملية.

١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

- اعتصام لحملة «عكار منّا مزبلة» على دوار العبدة اعتراضاً على «خطة الشهيّب» التي تتضمن اعتماد مكب سرار - عكار مطمراً صحياً من بين ثلاثة مطامر مختارة لاستقبال نفايات بيروت وجبل لبنان.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

- اعتصامات متفرقة في برج حمود وصيدا رفضاً لتكدّس النفايات (صيدا)، أو رمي القديم منها في البحر (برج حمود)، وفي البقاع الغربي اعتراضاً على إقامة مطمر في المنطقة.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

- نفذت حملة «جايي التغيير» اعتصاما رمزياً في «الزيتونة باي»، ثم اتجهت إلى دالية الروشة واقتلعت السياج الحديدي المحيط بالدالية تحت شعار استعادة الأملاك العامة.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

- نفذت حملة «بدنا نحاسب» وقفةً احتجاجية عند جسر المشاة في الدورة، احتجاجاً على وفاة المواطن شوقي النجّار الذي صدمته سيّارة أثناء عبوره الأوتوستراد بعدما تعذّر عليه سلوك جسر المشاة المسدود بالنفايات المكدّسة. وقام ناشطو الحملة بحمل كمية من النفايات المرمية أسفل جسر الدورة بهدف رميها أمام مدخل شركة سوكلين.

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

- اعتصام في ساحة الشهداء بالتزامن مع انعقاد الجلسة الثانية لطاولة الحوار. شنّت القوى الأمنية حملة اعتقالات ممنهجة ضد منظمي «الحراك» والوجوه البارزة فيه بحيث تجاوز عدد المعتقلين الـ٤٠ شخصاً.

١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

- المضربون عن الطعام يعلّقون إضرابهم بعد استمراره ١٦ يوماً.

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

- إقامة «سوق أبو رخوصه» الشعبي في ساحة رياض الصلح، كردّ على تصريحات رئيس غرفة تجار بيروت نقولا شماس، بهدف استرجاع وسط المدينة كمكان عام لجميع الناس.

٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

- تظاهرة من برج حمود إلى ساحة الشهداء كسرت الطوق الأمني ووصلت إلى مدخل ساحة النجمة. لم تقمع القوى الأمنية المتظاهرين كما فعلت في تظاهرات سابقة، لكنّ مناصرين لـ«حركة أمل» اعتدوا عليهم بالضرب لدى وصولهم إلى ساحة الشهداء ومغادرتهم منها.

٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

- اعتصام لحملة «إقفال مطمر الناعمة» رفضاً لإعادة فتح المطمر وسط انتشار أمني كثيف على مدخل المطمر.

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

- بتكليف من مجموعات «الحراك»، قام خمسة خبراء بيئيين متطوعين بصياغة خطّة بديلة لإدارة النفايات. وتتضمن هذه الخطة خيارات بيئية مستدامة قوامها المعالجة من دون الطمر وتحميل كل منطقة مسؤولية إدارة نفاياتها، وإعلان حالة طوارئ بيئية في المرحلة الانتقالية ومحاسبة المسؤولين عن فساد إدارة النفايات في المرحلة السابقة.

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

- تحرك مفاجئ لحملة «بدنا نحاسب» أمام وزارة الطاقة والمياه تحت شعار «فاتورة مش فاتورتين». انضم إليه عدد من موظفي الوزارة، من بينهم رئيس رابطة موظفي الإدارة العامّة محمود حيدر.

١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

- اعتصام في منطقتي سهل عكار والدريب الأوسط رفضاً لـ«خطة الوزير شهيّب».

٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

- تحرك «إخلاء سبيل» في دالية الروشة احتفالاً بإخلاء سبيل موقوفي «الحراك».

٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

- تحرك رمزي لحملة «طلعت ريحتكم» للمطالبة بتحويل أموال البلديات.
- اعتقال الناشط أسعد ذبيان أثناء التحرك بتهمة تحقير العلم اللبناني.

٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

- نفذت مجموعات «الحراك» تظاهرة في ساحة الشهداء، اعتبرها البعض المحطة الأخيرة لـ«الحراك» نظراً إلى التراجع الكبير والواضح في أعداد المتظاهرين.
- شهدت تلك التظاهرة اشتباكات عنيفة مع القوى الأمنية استمرت إلى ما بعد منتصف الليل، عُرفت في وسائل التواصل الاجتماعي بواقعة «جدار فندق لو غراي»، للإشارة إلى التهويل الإعلامي بتحطيمه من قبل المتظاهرين.
- استخدمت القوى الأمنية العنف المفرط وأطلقت قنابل الغاز بكثافة على المتظاهرين واعتقلت ٥٠ متظاهراً بشكل عشوائي (من بينهم ٤ قاصرين و٥ نساء).

المصادر: جريدة «الأخبار»، جريدة «السفير»، جريدة «النهار» و«المفكرة القانونية».

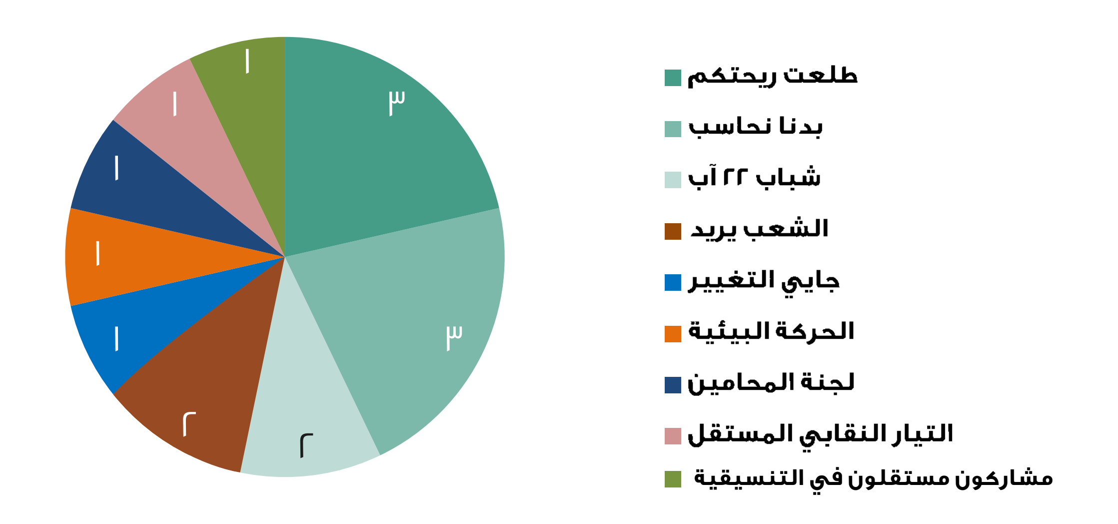
الجدول رقم ١:

عينة المشاركين الجدد وغير المشاركين

الاسم المستعار	مشارك/ة	الجنس	العمر	المنطقة	الوضع الاقتصادي-الاجتماعي	الانتماء السياسي
حسن	نعم	رجل	١٩	الخندق الغميق	عاطل عن العمل	مستقل
عباس	كلا	رجل	٣٧	الخندق الغميق	عامل لحسابه الخاص	حركة أمل
رشا	نعم	امرأة	١٨	الخندق الغميق	موظفة في محل ألبسة	مستقلة
علي	نعم	رجل	٤١	الخندق الغميق	عامل لحسابه الخاص	حركة أمل
محمد	نعم	رجل	٥٥	الخندق الغميق	موظف في الدفاع المدني	حزب البعث العراقي (سابقاً)
عدنان	نعم	رجل	٢٢	الشياح/الضاحية	بائع متجول	حزب الله (سابقاً)
محمود	نعم	رجل	٢٢	الشياح/الضاحية	عاطل عن العمل	حزب الله (سابقاً)
موسى	كلا	رجل	٥٣	الشياح/الضاحية	عامل لحسابه الخاص	حركة امل
حسين	نعم	رجل	٤٠	الشياح/الضاحية	سائق تاكسي	مستقل
باسم	نعم	رجل	٢٣	الشياح/الضاحية	عاطل عن العمل	مستقل
ريان	نعم	رجل	١٧	الشياح/الضاحية	متسرب من المدرسة/ عاطل عن العمل	حزب الله (سابقاً)
طارق	نعم	رجل	٢٢	الطريق الجديدة	عاطل عن العمل	مستقل
يوسف	نعم	رجل	٢٥	الطريق الجديدة	موظف في فندق	تيار المستقبل (سابقاً)
وليد	كلا	رجل	٦٣	الطريق الجديدة	موظف في شركة تاكسي	مستقل
نرمين	كلا	امرأة	٤٧	الطريق الجديدة	مندوبة في شركة مبيعات	مستقلة
سهى	كلا	امرأة	٦٤	كورنيش المزرعة	عاملة لحسابها الخاص	مناصرة للمستقبل
نوال	نعم	امرأة	٤٥	الروشة	غير ناشطة اقتصادياً	مستقلة
عفاف	كلا	امرأة	٥٤	سليم سلام	موظفة في مكتبة	مستقلة
بيار	كلا	رجل	٧٣	الأشرفية	أستاذ جامعي	مناصر للقوات اللبنانية
زافين	كلا	رجل	٣٥	برج حمود	عامل لحسابه الخاص	مستقل
ماري	نعم	امرأة	٢٢	برج حمود	طالبة في الجامعة اللبنانية	مستقلة
هنري	نعم	رجل	٢٦	برج حمود	موظف في دار نشر	التيار الوطني الحر (سابقاً)
كارلا	نعم	امرأة	٤٢	برمانا	أستاذة جامعية	مستقلة
روي	نعم	رجل	٢٤	النقاش	موظف في مصرف	القوات اللبنانية
ساندي	نعم	امرأة	٣١	برمانا	مخرجة	مستقلة

الجدول رقم ٢:

عينة الناشطين



المراجع الأجنبية

Abdelrahman, M. (2013) 'In Praise of Organization: Egypt between Activism and Revolution', *Development and Change*, Vol. 44, Issue 4, pp. 569–85.

AbiYaghi, M. N., Catusse, M. and Younes, M. (2016) 'From isqat an-nizam at-ta'ifi to the Garbage Crisis Movement: Political Identities and Antisectarian Movements,' in *Lebanon Facing The Arab Uprisings* in Di Peri, R. and Meier, D. (eds.), London: Palgrave Macmillan.

Abu-Rish, Z. (2015)' Garbage Politics ,'*Middle East Research and Information Project* ,Vol .45 .Available at: http//:www.merip.org/mer/mer277/garbage-politics

Bahlawan, N. (2014) 'Secularism as a national stance. Antisectarian campaign and the development of a civil society movement in Lebanon', *Hemispheres*. Available at: http://cejsh.icm.edu.pl/cejsh/element/bwmeta1.element.desklight-e96c28bf-d25c-42ef-b419-cb6d00ff2aa3

Berg, B. (2001) *Qualitative research methods for the social sciences* (4th Edition), Massachusetts: Allyn & Bacon.

Bergmeijer, L. (2015) 'The leaders of a leaderless movement', *Executive Magazine,* 13/10/2015. Available at: http://www.executive-magazine.com/author/livia-bergmeijer

Bou Khater, Lea (2015) 'Public Sector Mobilization in Lebanon: Structures and Strategies of Success', *Legal Agenda*. Available at: http://legal-agenda.com/en/article.php?id=3075

Cammett, M. (2014) *Compassionate communalism: welfare and sectarianism in Lebanon*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Chalcraft, J. (2012) 'Horizontalism in the Egyptian Revolutionary Process', *Middle East Report*, pp. 6-11.

Chang, D. (2012), 'The neoliberal rise of East-Asia and social movements of labour: four moments and a challenge', *Interface*, Vol. 4, Issue 2, pp. 22-51. Available at: http://www.interfacejournal.net/

Daily (2015) 'Protesters enforce Naameh dump closure', *Daily Star*, 18/07/2015. Available at: http://www.dailystar.com.lb Star /News/Lebanon-News/2015/Jul-17/307104-activists-to-act-as-human-shields-in-naameh-landfill-closure.ashx

Dyer-Witheford, N. (2002) 'Global Body, Global Brain/Global Factory, Global War: Revolt of the Value subjects', *The Commoner*. Available at: http://www.commoner.org.uk/03dyer-witheford.pdf

Freeman, J. (2013) 'The Tyranny of Structurelessness', *Women's Studies Quarterly*, Vol. 41, Issue 3, pp. 231-246.

Karam K. (2006) *Le mouvement civil au Liban, Revendications ,protestations et mobilisations associatives dans l'après-guerre* .Paris/Aix-en-Provence: Karthala/IREMAM.

Kassir, A. (2015) 'We are here!: a new wave of anti-sectarian mobilizations in Lebanon', *Open Democracy*. Available at: https://www.opendemocracy.net/alexandra-kassir/we-are-here-new-wave-of-anti-sectarian-mobilizations-in-lebanon

Kraidy, K. (2016)' Trashing the sectarian system? Lebanon's "You Stink" movement and the making of affective publics', *Communication and the Public*, Vol. 1, Issue 1, pp. 19–26.

Kreichati, C. (2016) *Knowledge and the trash: the predominance of the expert model in the 2015 Beirut protests*, MA Thesis, American University of Beirut, Department of Sociology, Anthropology and Media Studies.

Salloukh et al (2015) *The politics of sectarianism in postwar Lebanon*, London: Pluto Press.

Scacco, A. (2008) 'Who riots? explaining individual participation in ethnic violence,' *CiteSeerX*.

Snow, D. and Benford, R. (2000) 'Framing Processes and Social Movements: An Overview and Assessment', *Annual Review of Sociology,* Vol. 26, pp. 611-639.

Snow, D. and Benford, R. (1988) 'Ideology, frame resonance, and participant mobilization', *International Social Movement* Research. Vol. 1, pp. 197-218.

Snow et al (1986) 'Frame alignment processes, micromobilization, and movement participation,' *American Sociological Review*, Vol. 51, Issue 4, pp. 464-481.

Strauss, A and Corbin, J. (1990) 'Grounded theory research: procedures, canons and evaluative criteria', *Qualitative Sociology*, Vol. 13, Issue 1, pp. pp 3–21.

Verhulst, J. and Walgrave, S. (2006) 'Towards 'new emotional movements'? A comparative exploration into a specific movement type,' *Social Movement Studies,* Vol. 5, Issue 3, pp. 275-304.

Verhulst, J. and Walgrave. S. (2009) 'The first time is the hardest? A cross-national and cross-issue comparison of first-time protest participants,' *Political Behavior*, Vol. 31, Issue 3, pp. 455-484.

Walgrave, S and Klandermans, B. (2010) 'Open and closed mobilization patterns: the role of channels and ties' in Walgrave, S. and Rucht, D. (eds.), *Protest politics: demonstrations against the war on Iraq in the US and Western Europe, Minneapolis:* University of Minnesota Press.

Walsh, E. (1981) 'Resource mobilization and citizen protest in communities around three mile Island', *Social Problems*, Vol. 29, Issue 1, pp. 1-21

Wehbe, R. (2017) 'La stigmatisation, écho de la crise urbaine Khandak el Ghamik, Beyrouth,' *Cybergeo* (Forthcoming).

Whittier, N. (1997) 'Political generations, micro-cohorts, and the transformation of social movements', *American Sociological Review*, Vol. 62, Issue 5, pp. 760-778.

Kreichati, C. (2015) 'Protesters' demands during the Beirut Trash Protests: A Critical Analysis', American University of Beirut, Department of Sociology, Anthropology and Media Studies, unpublished paper.

Krinsky, J. and Crossley, N. (2014) 'Social Movements and Social Networks: Introduction', Vol. 13, Issue 1, pp. 1-21.

Harb, M. (2016) 'Cities and political change: How Young Activists in Beirut Bred an Urban Social Movement', *Power 2 Youth*, Working Paper No. 20. Available at: http://www.power2youth.eu/system/resources/W1siZiIsIjIwMTYvMTAvMTQvMTNfMTZfMzVfMjk4X-3AyeV8yMC5wZGYiXV0/p2y_20.pdf

Harvey, D. (2005), *A brief history of neoliberalism*. Oxford: Oxford University Press.

Herzog, L. (2016) 'Nothing but a demonstration? The civil society movement during the garbage crisis in Beirut after July 2015', *Heinrich Böll Stiftung* Middle East. Available at: https://lb.boell.org/sites/default/files/nothing_but_a_demonstration_-_20160408.pdf

Laclau, E. (1996) *Emancipation(s)*. New York: Verso.

Laclau, E. (2005) *On populist reason*. London: Verso.

Lebanon Support (2015) 'Social movement responding to the Lebanese Garbage Crisis,' *Lebanon Support*. Available at: http://civilsociety-centre.org/party/social-movement-responding-lebanese-garbage-crisis

Lim, C. (2008) 'Social networks and political participation: how do networks matter?', *Social Forces*,Vol. 87, Issue 2, pp. 961-982.

Melucci, A. (1980) 'The new social movements: A theoretical approach', *Social Science Information/ Information sur Les Sciences Sociales*, Vol. 19, Issue 2, pp. 199–226

Meyer, D. (2004) 'Protest and Political Opportunities,' *Annual Review of Sociology*, Vol. 30, pp. 225-45.

Nayel, M.A. and Moghnieh, L. (2015) 'The protests in Lebanon three months after: a reading of police coercive strategies, emerging social movements and achievements', *New Politic*. Available at: http://newpol.org/content/protests-lebanon-three-months-after

Rüdig, W. and Karyoti, G. (2013) 'Beyond the usual suspects? new participants in anti-austerity protests in Greece', *Mobilization: An International Quarterly*, Vol.18, Issue 3, pp. 313-330.

المراجع العربية

بومة بيروت (٢٠١٥) «أساليب ووسائل السلطة لضرب الحراك ضد النظام»، مدونة بومة بيروت، ٢٠١٥/٠٨/٣١. متوفر على الرابط التالي:
http://boumet-beirut.tumblr.com/post/128029267592/system-tools-to-destroy-movement

حلبي، رونا (٢٠١٥) «من هم مطلقو حملة «طلعت ريحتكم»؟، تلفزيون «الأم تي في»، ٢٠١٥/٠٨/٢٦. متوفر على الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=6gUWD-6TK2g

حمزة، رانيا (٢٠١٥) «مجموعات الحراك»، المفكرة القانونية، رقم ٣٢، ص. ١٢-١٥.

الزين، حسان (٢٠١٦) وما أدراك ما الحراك. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.

زعيتر، هيفاء (٢٠١٦) «هل يدرك اللبنانيون ما يعنيه العصيان المدني فعلاً؟»، موقع رصيف ٢٢، ٢٠١٦/٠٣/١٤.

الشوفي، إيفا (٢٠١٥ أ) «الحراك الشعبي يتصدّع: «طلعت ريحتكم» تستقل و«بدنا نحاسب» على الطريق»، جريدة الأخبار، ٢٠١٥/١٠/٢٨. متوفر على الرابط التالي:
http://www.al-akhbar.com/node/244734

الشوفي، إيفا (٢٠١٥ ب) «سوق «أبو رخوصة» في وسط بيروت: عودة الناس إلى قلب المدينة»، جريدة الأخبار، ٢٠١٥/٠٩/١٩. متوفر على الرابط التالي:
http://www.al-akhbar.com/node/242420

الشوفي، إيفا (٢٠١٥ ت) «الناس يهدّدون زعماءهم!»، جريدة الأخبار، ٢٠١٥/٠٨/٣١. متوفر على الرابط التالي:
http://al-akhbar.com/node/241092

طرابلسي، فواز (٢٠١٦) الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان. بيروت: دار الساقي.

عبدو، نبيل؛ فخري، ربيع؛ وقبيسي، فرح (٢٠١٦) نقابات وعمال... بلا حركة. بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية في بيروت (غير منشورة).

عيسى، روند (٢٠١٥) «أبرز المجموعات الناشطة في انتفاضة بيروت»، موقع رصيف ٢٢، ٢٠١٥/٠٨/٢٨. متوفر على الرابط التالي:
http://raseef22.com/politics/2015/08/28/beirut-rising-main-groups/

كرباج، كارول (٢٠١٥) «تكتيكات الإقصاء: تحويل الناس الى مشاهدين»، جريدة الأخبار، ٢٠١٥/١١/٠٢. متوفر على الرابط التالي:
http://www.al-akhbar.com/node/245042

مهدي، حسين وفرفور، هديل (٢٠١٥) «الحراك الشعبي يتمدّد: «بدنا نحاسب» تنجح في تعليق عدادات الوقوف»، جريدة الأخبار، ٢٠١٥/٠٩/٠٤. متوفر على الرابط التالي:
http://al-akhbar.com/node/241393

ونسا، سارة وفرنجية، غيدة (٢٠١٥) «كيف قمعت السلطة الحق بالتظاهر؟»، المفكرة القانونية، ٢٠١٥/١٠/١٢. متوفر على الرابط التالي:
http://www.legal-agenda.com/article.php?id=1244

وهبة، محمد (٢٠١٥) "روايتا رياض الأسعد وسوكلين حول مشروع جنبلاط للنفايات»، جريدة الأخبار، ٢٠١٥/٠٧/٢٧. متوفر على الرابط التالي:
http://www.al-akhbar.com/node/238606



برنامج العدالة الاجتماعية والتنمية في العالم العربي

يسعى برنامج "العدالة الاجتماعية والتنمية في العالم العربي" بالتعاون مع مركز بوبست للسلام والعدالة في جامعة برنستون، إلى التعمّق في فهم الدلالات المتعدّدة لمصطلح "العدالة الاجتماعية" وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويبحث البرنامج في العدالة الاجتماعية ضمن سياقات التمدّن ونقابات العمال والسياسات الاجتماعية والاحتجاجات من أجل إقامة جسور بين الباحثين والنشطاء وبين صنّاع القرار في لبنان والعالم العربيّ.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة، في الجامعة الأميركيّة في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد السياسات بالجامعة الأميركية في بيروت
(معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية)
الجامعة الأميركية في بيروت
صندوق البريد ١١-٠٢٣٦ ، رياض الصلح / بيروت ٢٠٢٠ ١١٠٧ لبنان
٩٦١-١-٣٥٠٠٠٠ الخط الداخلي: ٤١٥٠
٩٦١-١-٧٣٧٦٢٧
ifi@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb/ifi
aub.ifi
ifi_aub@


1866
AUB
American University of Beirut
الجامعة الأميركية في بيروت
Issam Fares Institute for Public
Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات
العامة والشؤون الدولية